

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٥٠

الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

أفريقيا والمجتمع الدولي في مجال التنمية الصناعية في القارة.

ومنذ سنوات عديدة ما فتئت الأمم المتحدة تدعم بنشاط جهود البلدان الأفريقية لاستئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ويمثل كل من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا وعقد التنمية الصناعية في أفريقيا والتحالف الذي أنشئ مؤخراً من أجل التصنيع في أفريقيا بعض البرامج والمبادرات الرئيسية التي ترد إلى الذهن في هذا المجال. وتؤكد هذه البرامج والمبادرات، مجتمعة، التزام المجتمع الدولي بالتنمية في أفريقيا. ويتمثل جزء لا يتجزأ من هذا الالتزام في تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وتعجيلها. وبناء على تجربة البلدان المصنعة الغنية والبلدان المصنعة حديثاً، ثمة إقرار متزايد بأن التصنيع هو السبيل الأساسي لتحويل أفريقيا من الفقر إلى الازدهار.

ومن ثم شكل التدهور المستمر للقطاع الصناعي في العديد من البلدان الأفريقية، رغم تزايد مظاهر الانتعاش الاقتصادي فيها، مصدراً للقلق الشديد. ونتيجة للأداء الضعيف للقطاع الصناعي، انحدر نصيب أفريقيا جنوب

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

الإدلاء ببيانات بمناسبة يوم التصنيع الثامن في أفريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن نتناول بنود جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود أن أذكر الجمعية العامة بأن اليوم يوافق يوم التصنيع الثامن في أفريقيا.

لقد جرت العادة على الاحتفال بهذا اليوم منذ أن أعلنت الجمعية العامة قبل ثمان سنوات يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يوماً للتصنيع في أفريقيا. واليوم، من دواعي سروري البالغ أن أشارك في الاحتفال بهذه المناسبة.

بماذا نحتفل عند احتفالنا بيوم التصنيع في أفريقيا؟ أولاً، نحن نحتفل بالجهود الشجاعة لشعوب أفريقيا الرامية لتحقيق مستوى حياة أفضل عن طريق التنمية الصناعية. ثانياً، إن الاحتفال بهذه المناسبة تذكير هام بضرورة توجيه اهتمام العالم للتنمية الصناعية في أفريقيا. ثالثاً، يرمز يوم التصنيع في أفريقيا إلى تضامن المجتمع الدولي مع بلدان أفريقيا. وفوق كل شيء، فإنه يؤكد مجدداً مبدأ الشراكة والمسؤولية المشتركة بين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التنمية المستدامة، فمن الضروري إجراء أكثر من ذلك بكثير. والمطلوب أن تعمل منظمات منظومة الأمم المتحدة معا بصورة أوثق على تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأفريقية. ومن الضروري أن تكشف جهودها من أجل مساعدة رجال الأعمال الأفارقة الصغار على الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات، والقروض، والتكنولوجيا، والتدريب. وفي هذا الصدد، فإن الإسهام الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية طوال السنوات في تيسير التعاون على مستوى المشروع بين شركاء العمل الأفارقة وغير الأفارقة، وفي توفير مجموعة من خدمات الدعم التقنية للمشاريع الصغيرة، ولا سيما تلك المشاريع التي تديرها نساء، إسهام جدير بالثناء.

إن أنشطة التنمية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة دعما للتنمية الصناعية في أفريقيا ينبغي تنسيقها على نحو أفضل. وينبغي تجميع الموارد المتاحة في منظومة الأمم المتحدة لهذا الغرض بغية أن يبلغ تأثير الإسهامات التي تقدمها المنظومة لتنمية أفريقيا حده الأقصى. وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه تتمثل في دمج أهداف التنمية الصناعية للبلدان الأفريقية في الخطط الاستراتيجية النظرية الموضوعية وفي إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وفيما نحتفل بيوم التصنيع في أفريقيا، نذكر أنفسنا بأهمية سلوك نهج مشترك للتصدي لتحدياتنا المشتركة. وإن تنمية أفريقيا هي تحدينا المشترك، وتتطلب عملا متضافرا ومنسقا من جانب المجتمع الدولي. وإن حدث اليوم يتيح فرصة طيبة لتأكيد التزامنا مجددا بالتعاون الدولي وتأييدنا الثابت لأفريقيا وهي تسعى إلى تحقيق آمالها وطموحاتها من أجل مستقبل أفضل.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع بمناسبة يوم التصنيع في أفريقيا لزيادة الإدراك العام وحشد التأييد الدولي - السياسي والتقني والمالي - من أجل التنمية الصناعية في أفريقيا. إن التنمية الصناعية عنصر رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام. وهي تساعد البلدان على تحقيق أهداف اجتماعية هامة، من قبيل توفير فرص العمل وتحقيق العدالة. وتهيئ الفرص لاندماج المرأة في المجتمع. وبإمكانها أن تساعد في المناطق الريفية،

الصحراء الكبرى من الإنتاج الصناعي العالمي من ٠.٦ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٠.٣ في المائة في عام ١٩٩٥. ولم يطرأ تغير يذكر على نصيب المنتجات المصنعة من جملة الصادرات الأفريقية على امتداد العقدين الماضيين حيث لا يزال يشكل أقل من ١٠ في المائة. إضافة إلى ذلك، يصنف ما يبلغ أربعة أخماس الإنتاج الصناعي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أنه إنتاج متدن تكنولوجيا.

وقد ساهم هذا الاتجاه المثير للقلق في توسيع الفارق بين أفريقيا وبقية العالم في مجال التصنيع والتكنولوجيا. وسبب هذا الاتجاه انشغالا كبيرا بشأن مقدرة الصناعة الأفريقية على المنافسة في بيئة اقتصادية عالمية شديدة التنافسية. وأقر قادة أفريقيا بضرورة القيام بأنشطة مشتركة وفعالة للتصدي لهذا التحدي الأساسي. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في منظمة الوحدة الأفريقية في إعلان هراري بشأن التصنيع في أفريقيا، الذي أصدره في اجتماعهم، أن يضاعفوا جهودهم لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة عن طريق الاستراتيجيات التي يوجهها القطاع الخاص وعن طريق الشراكات العالمية الجديدة. وصادق الرؤساء على إطلاق التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، الذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بوصفه الآلية الرئيسية لتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والعام داخل أفريقيا، فضلا عن الشراكات بين المشاريع الأفريقية وغير الأفريقية.

ونظرا للأهمية البارزة للقطاع الخاص في استراتيجية التصنيع في أفريقيا، فإن اختيار موضوع احتفال هذا العام بيوم التصنيع في أفريقيا "تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم" اختيار جاء في محله. فغالبية المشاريع الصناعية في أفريقيا مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها توفر جزءا كبيرا من فرص العمل التي تنشأ في الاقتصاد.

وثمة أعمال تجارية عديدة يملكها أفراد أو أسر لها قدرة كبيرة على التكيف بسرعة مع ظروف الأسواق المتغيرة. ومع تحرير التجارة ورفع الضوابط التنظيمية، يتزايد دورها أهمية. وأخذت تصبح بصورة متزايدة قوة نشطة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في أفريقيا.

وفي حين أن منظومة الأمم المتحدة فعلت الكثير لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق

رجال الأعمال، في القطاعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، بدور مركزي في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التقدم الاقتصادي. ومع تزايد إلمامهم بالتكنولوجيات الجديدة والتسويق الملائم، باستطاعتهم أن يستجيبوا بسرعة للتغيرات وللفرص الجديدة.

بيد أن الصناعات الصغيرة الحجم تحتاج إلى دعم من الحكومات والمجتمع الدولي. وهي تتطلب وجود سياسة بيئية مؤاتية وتحتاج إلى تحسين مهارات عمالها، وإلى تحسين نوعية منتجاتها، وإلى إيجاد مصادر للتمويل، وإلى التمكّن من الوصول إلى الأسواق. وهي بحاجة إلى التكنولوجيا والبنية التحتية المادية المطلوبة. وهي بحاجة إلى شركاء: أي شركاء من المنطقة وخارجها.

وعلى ضوء هذا، أرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا شركاء أفريقيا في التنمية من أجل تعزيز التجارة والاستثمار مع البلدان الأفريقية. وإن نتيجة الاجتماع الذي انعقد على مستوى رفيع في الشهر الماضي بشأن أقل البلدان نمواً، برعاية منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، مشجعة جداً. وبوجود ٢٣ بلداً من أقل البلدان نمواً الـ ٤٨، تستفيد أفريقيا استفادة كبيرة من الإطار التكامل المعتمد في جنيف، ولا سيما التسهيلات التي أعلن عنها للوصول إلى الأسواق.

إن التحالف من أجل الصناعة في أفريقيا الذي انطلق العام الماضي هو إجراء هام آخر، خاصة فيما يتعلق بتركيزه على أعمال الشراكة مع القطاع الخاص.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة - عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات أخرى - دعم هذه المشاريع. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالفعل، باعتبارها الوكالة المتخصصة الوحيدة التي تُعنى بمسائل التنمية الصناعية، بتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومثلما يعلم الأعضاء، فإنني ملتزم بتقوية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

إن العمل المائل أمامنا لن يكون سهلاً. فثمة كلل لدى المانحين تجاه أفريقيا، والمساعدات آخذة في التراجع. وفيما نمضي قدماً، يجب أن يرتفع زعماء أفريقيا إلى

فيما يتصل بالتنمية الزراعية، على وقف الهجرة والتخفيف من الضغط على المدن.

وبتحقيق التنمية الصناعية، يمكن للقارة أن تتخذ خطوات حاسمة نحو المنافسة الكاملة في الأسواق المعولمة. ولكن من دونها، حسبما أعلن الزعماء الأفارقة أنفسهم في هراري في حزيران/يونيه الماضي، سيحكم على الاقتصادات الأفريقية باستمرار الأزمات، والاعتماد على الإغاثة الإنسانية والعيش في فقر مدقع، واليأس والاضطرابات السياسية.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما نحتفل بهذا اليوم الثامن للتصنيع في أفريقيا، فإن الأمل يحدو معظم أنحاء القارة الأفريقية. ففي عام ١٩٩٦، شهدت أفريقيا لأول مرة في ٢٠ عاماً نمواً تجاوز ٤ في المائة. وإن عدد البلدان التي تشهد توسعاً اقتصادياً بارزاً أخذ في الازدياد. ويبدأ القطاع الخاص الاضطلاع بالدور المنوط به من أجل تمكين الاقتصاد. ويقوم المجتمع المدني، في كل مكان، بإنشاء المؤسسات التي يحتاج إليها كي يصبح صوته مسموعاً. ويعمل صانعو القرار بنشاط على متابعة برامجهم الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإن الحكم الصالح والأسس التي يرتكز عليها - أي الشرعية السياسية، وقيام دولة تركز على حكم القانون، والشفافية في الإدارة - هما الهدف المتوخى تحقيقه الآن.

وعلى الرغم مما تحقق، لا تزال النتائج التي أحرزتها الصناعة الأفريقية ضئيلة جداً. إن عدم كفاية البنية التحتية وضعف المؤسسات ورداءة تكييف القواعد والنظم مع هدف حفز القطاع المالي واتساع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية: هذه هي العراقيل التي تعمل على إبطاء التصنيع في أفريقيا. لذلك، فإن القارة لا تستفيد بقدر ما أمكنها من العولمة وتحرير التجارة، ويبقى صعباً على البلدان الأفريقية أن تندمج في الاقتصاد العالمي اندماجاً كاملاً.

(تكلم بالإنكليزية)

إن يوم التصنيع في أفريقيا يركز هذه السنة على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه المشاريع هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في أفريقيا. فهي مصدر رئيسي للرزق وللدخل. ويضطلع صغار

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ي) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/52/110)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالبند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال، عممت مذكرة من الأمين العام في الوثيقة A/52/110.

وكما هو مبين في تلك الوثيقة، مطلوب من الجمعية العامة أن تعين، في دورتها الثانية والخمسين، عضوا لملء الشاغر الذي سينجم في وحدة التفتيش عند انتهاء مدة عضوية السيد راؤول كيخانو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وكما هو مبين أيضا في تلك الوثيقة، ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ينبغي أن يجري رئيس الجمعية العامة مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع قائمة بأسماء بلدان - وفي هذه الحالة بلد واحد - ليطلب إليها اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وبعد إجراء المشاورات الضرورية، أود أن أبلغ الجمعية بأبني تلقيت المعلومات التالية من رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: قرر بلدان - وهما الأرجنتين وكولومبيا - تقديم مرشحيهما لملء الشاغر الوحيد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ووفقا للممارسة المتبعة، أود التشاور مع الدول الأعضاء من خلال ترتيب إجراء تصويت استشاري بالاقتراع السري لاختيار بلد من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليطلب منه اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وبالرغم من أن هذا التصويت الاستشاري لن يكون عملية انتخاب، فإننا سنتبع القواعد الإجرائية للجمعية العامة المعمول بها في تنظيم الانتخابات.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

مستوى الحديث. وإن التزامهم - ليس بالحصول على الحقوق الاقتصادية الأساسية فحسب، بل بتهيئة الظروف الواسعة التي تشجع الاستثمار والتنمية - يتصف بأهمية حيوية. ولن تنطلق الصناعة الأفريقية إلا عندما يتحقق ذلك. ولن تجد أفريقيا سبيلها إلى الازدهار المستدام إلا عندما يتحقق ذلك.

وأجدد، من جهتي، تعهدي بأن يبقى التصنيع في أفريقيا إحدى الأولويات العليا للأمم المتحدة، وبأن أظل مدافعا قويا عن التنمية الصناعية الأفريقية.

بيان بمناسبة اليوم العالمي للطفل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة في عام ١٩٥٤، أوصت في قرارها ٨٣٦ (د - ٩) جميع البلدان الاحتفال باليوم العالمي للطفل، ليكون يوما عالميا للأخوة والتفاهم بين الأطفال وللقيام بأنشطة مكرسة لتعزيز رفاهية أطفال العالم. ويصادف يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ذكرى اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٥٩ إعلان حقوق الطفل واعتمادها في عام ١٩٨٩ لاتفاقية حقوق الطفل.

لقد قال الكاتب الإنكليزي المرموق تشارلز ديكنز:

"بالنسبة للأطفال في هذا العالم الصغير الذي يعيشون فيه، وأيا كان قائما على تنشئتهم، ليس هناك شيء يمكن تصوره تصورا دقيقا والإحساس به إحساسا مرهفا مثل الظلم". [التوقعات العظمى]

ينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا لحماية الأجيال الجديدة في كل أنحاء العالم.

ولنذكر كلمات كاتب إنكليزي آخر، جون روسكن:

"اعط الطفل قليلا من الحب، واحصل بالمقابل على قدر كبير منه". (تاج الزيتون البري)

أشكر الجمعية على حسن الإصغاء، وأذكر الجمعية بأننا اليوم، علاوة على احتفالنا بيوم التصنيع في أفريقيا، نحتفل أيضا باليوم العالمي للطفل.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تقرر ذلك.

وأود أيضا أن أطلب إلى أعضاء الجمعية أن يكتبوا في بطاقة الاقتراع اسم دولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي الدولة التي يرغب العضو في التصويت لصالحها. وأي بطاقة اقتراع تحتوي على اسم أكثر من دولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستعتبر باطلة. كما أنه لن يعتد بأي بطاقة اقتراع تحتوي على اسم دولة من خارج المنطقة المعنية أو تحتوي على اسم شخص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للممارسة المتبعة، فإن البلد الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ولا يقل عن أصوات أغلبية الحاضرين والمصوتين، سيعتبر البلد الذي وقع عليه الاختيار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس تولى السيد موتشانغا (زامبيا) والسيدة هان (سنغافورة) والآنسة كالينا (لاتفيا) فرز الأصوات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمادة ٩٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنه إذا أريد انتخاب شخص واحد أو عضو واحد فقط ولم يحصل أي مرشح في الاقتراع الأول على الأغلبية اللازمة، يجرى اقتراع ثان يقتصر على المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. فإذا انقسمت الأصوات بالتساوي في الاقتراع الثاني، وكان الأمر يتطلب الأغلبية، يفصل الرئيس بين هذين المرشحين بالقرعة.

أجري اقتراع سري.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بإعلان يتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، والذي من المقرر تناوله الأسبوع المقبل في صباح الاثنين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

أفهم أن الجمعية توافق أيضا على هذا الإجراء.

تقرر ذلك.

ستنظر الجمعية في البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية باستثناء البند الفرعي (ج) عن "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". وسيُنظر في البند الفرعي (ج) مع البند ٤٣ من جدول الأعمال في موعد لاحق.

قبل أن أطلب إلى الأمانة العامة توزيع بطاقات الاقتراع، أود أن أذكر أعضاء الجمعية بأننا سنختار الآن بلدا واحدا من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيطلب إليه ترشيح مرشح لملء شاغر واحد في وحدة التفتيش المشتركة. والجمعية العامة ليست، أكرر ليست، بصدد تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة في هذا الوقت. إنها تقوم فقط باختيار بلد واحد، سيطلب إليه اقتراح مرشح. ولذلك، يجب أن يظهر في بطاقة الاقتراع اسم بلد لا اسم شخص.

ونظرا للعدد الكبير من مشاريع القرارات المتوقعة في إطار هذا البند والحاجة المحتملة إلى إجراء مشاورات بشأنها بغية التوصل إلى توافق في الآراء، أود أن أحث الأعضاء على تقديم تلك المشاريع في أقرب فرصة ممكنة، وفي موعد لا يتجاوز الاثنين ١ كانون الأول/ديسمبر بأية حال. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة التالية للمشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند ستعقد الأسبوع القادم في صباح الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في قاعة المؤتمرات ٨.

وأود أن أكرر ذكر اسمي البلدين من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللذين قررا تقديم مرشحين، وهما: الأرجنتين وكولومبيا.

ستوزع الآن بطاقات الاقتراع.

أطلب من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع هذه.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة
١١/٠٠.

عدد بطاقات الاقتراع: ١٦٧
عدد البطاقات الباطلة: ٣
عدد البطاقات الصحيحة: ١٦٤
المتنعون عن التصويت: ١
عدد الأعضاء المصوتين: ١٦٣
أغلبية الثلثين المطلوبة: ٨٢
عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من:
كولومبيا ٨٦
الأرجنتين ٧٧

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت
كما يلي:

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأعضاء
على مشورتهم ومساعدتهم. وأتوجه بالشكر إلى فارزي
الأصوات على مساعدتهم.

وفقا للمادة ٣، الفقرة ١، من النظام الداخلي لوحد
التفتيش المشتركة سيطلب إلى كولومبيا تقديم اسم مرشح
مع سيرته الذاتية التي تبرز المؤهلات ذات الصلة للمرشح
الذي سيتولى المهمة المقبلة.

بعد عقد المشاورات المناسبة التي يرد وصفها في
المادة ٣، الفقرة ٢، من النظام الأساسي لوحد التفتيش
المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي، ومع الأمين العام بصفتها رئيسا
للجنة التنسيق الإدارية، سأقترح على الجمعية مرشحا
مؤهلا يعيّن في وحدة التفتيش المشتركة.

بذلك نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في
البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

نحو ثقافة للسلام

مذكرة من الأمين العام (A/52/292)

مشروع قرار (A/52/L.4/Rev.1)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لممثل بنغلاديش ليعرض مشروع القرار A/52/L.4/ Rev.1.

وأخيرا، طلبنا، في الفقرة ٤ من المنطوق، أن تدرج في التقرير الذي يقدم في العام المقبل أية تعليقات أدلي بها على ثقافة للسلام أو المسائل المتصلة بها في الدورة التي اختتمت مؤخرا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

بهذه العبارات، نود أن نطلب اعتماد مشروع القرار الوارد في A/52/L.4/Rev.1 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جين يونغيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/52/L.4/Rev.1، لا يتوقع الأمين العام أن تكون له آثار في الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1، المعنون "ثقافة للسلام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1 (القرار ١٣/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا لموقفهم. وهل لي أن أذكر الوفود أن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كيرش (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم استونيا وبولندا والنرويج لتعلييل التصويت هذا.

تعلق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مفهوم ثقافة للسلام. ويشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المشروع المتعدد التخصصات بشأن ثقافة

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيبي (جنوب أفريقيا).

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر بنغلاديش، بل يشرفها أن تعرض مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1، باسم وفد بلدي وباسم كل المتبنين المدرجين في مشروع القرار، الوارد أسماؤها به، وكذلك باسم متبنيه الجدد: جامايكا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وشيلي.

ونقترح في مشروع القرار هذا بعض العناصر المتعلقة بثقافة للسلام. والغرض الرئيسي من مشروع القرار هو أن يكون لدينا في الدورة القادمة مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة للسلام، ونطلب الى الأمين العام أن يقدمه.

وهذا المشروع هو نتيجة مشاورات مكثفة مع كل الوفود المعنية. ولكي نعالج شواغل الوفود الأخرى، أدخلنا تعديلات على المشروع الأصلي A/52/L.4، وأدرجت تلك التعديلات في هذا النص الجديد.

وسأذكر هذه التعديلات بإيجاز، ولكن قبل ذلك أود أن أقول إننا، الوفود المقدمة لمشروع القرار، نعتقد اعتقادا راسخا بأن موضوع ثقافة للسلام موضوع هام يغطي مجالا عريضا ويستحق اهتمامنا على أعلى المستويات. وبهذا الاعتقاد طلبنا النظر في هذا البند في الجلسة العامة في إطار بند جديد ومستقل من بنود جدول الأعمال، ونأمل أن يستمر ذلك أيضا في الدورات القادمة للجمعية العامة.

ويحظى هذا الموضوع بمستوى مرتفع للغاية من الاهتمام والأهمية والشمول لدرجة أنه من الواجب أن تعالجه أرفع هيئات منظومة الأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة. ونرى أن الوفود المقدمة لمشروع القرار، وكل الوفود الأخرى، ترغب في أن يجري ذلك بنفس الطريقة في الأعوام المقبلة.

وقد أضفنا، في الفقرة ٢ من منطوق هذا النص المعدل النص الكامل لفقرة من قرار العام الماضي بشأن ثقافة للسلام. فقد أضيفت في الفقرة ٣ من المنطوق الفقرة الفرعية (ج) بشأن عرض التقدم الذي تحرزه المشاريع في إطار المشروع المعنون "نحو ثقافة للسلام".

صندوق خاص، قدم الى الأمين العام بدون أي تشاور مسبق مع المجلس التنفيذي لليونسكو. وقد لُفت انتباه أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماعه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي الى عدم اتباع الإجراء الصحيح.

وكان بود وفدي إجراء مناقشة حقيقية في إطار اليونسكو قبل تقديم التقرير الى الجمعية العامة لتتسنى له الاستفادة من آراء الدول الأعضاء. وبالتالي، يمكن تلقيه بوصفه أساساً موثقاً به للنقاش في المستقبل. وحيث أن هذا ليس هو الحال، يرى وفد بلدي أن من السابق لأوانه المضي قُدماً، وفقاً لقرار هذا العام، في الطلب الى الأمين العام تقديم تقرير موحّد يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام.

ويشعر وفد بلدي بالقلق لأن مشروع الإعلان وبرنامج العمل سيعدان بدون أية مناقشة حقيقية وعلى أساس تقرير لا يعكس على نحو سليم آراء الدول الأعضاء في اليونسكو. ولذلك، تعرب اليابان عن تحفظاتها القوية بالنسبة للفقرة ٤ من القرار، وعندما ينفذ الأمين العام، بالتعاون مع مدير عام اليونسكو، قرار هذا العام تأمل اليابان أن تبرز على نحو سليم آراء الدول الأعضاء في اليونسكو.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الى آخر متكلم في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

المؤتمر العالمي لقناة بنما

تقرير الأمين العام (A/52/435، و Corr.1)

السيد بويد (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وجّه السيد إرنستو بيريز بيداريس، رئيس جمهورية بنما، الدعوة الى الكيانات التي تستخدم القناة وشركات الشحن البحري التابعة للقطاع الخاص والحكومات المهمة باستخدام القناة لتقديم آراء بشأن مستقبل قناة بنما في

للسلام في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأود أن أؤكد من جديد هنا التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي الأسابيع الأخيرة، درست بدقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نص مشروع القرار المطروحة أمامنا صيغته المنقحة. وبروح بناءة وإيجابية اقترح الاتحاد الأوروبي على المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار هذا عدداً من التغييرات. ونشكر المقدمين على إجراء مشاورات غير رسمية بناءً على طلبنا، ولكن يؤسفنا أنه لم يكن من المستطاع التوصل الى اتفاق حول أهم مقترحاتنا.

وقد كنا نفضل أن تجري مواصلة النظر في عناصر مشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام الواردين في تقرير المدير العام لليونسكو، المقدم الى الجمعية العامة في الوثيقة A/52/292، داخل إطار اليونسكو. وسننقل الى المدير العام آراءنا المتعلقة بمشروع الإعلان وبرنامج العمل.

وبالرغم من ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي أن ينضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1.

السيدة سايفا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن تعزيز ثقافة للسلام مهمة جوهرية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذا كان لسعيينا المشترك في سبيل إرساء التعايش السلمي أن ينجح. ولا يمكن تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها إلا في إطار ثقافة للسلام تنبع من التفاعل والمشاركة الاجتماعيين، والتسامح واحترام حقوق الإنسان، والتصميم على إرساء، بل وصيانة أسس الديمقراطية والحرية، وبذلك ننقذ أجيال المستقبل من العيش في حالة من الرعب والخوف من العنف.

لهذا السبب انضم وفد بلدي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.4/Rev.1.

عندما تطلب الجمعية العامة أن يقدم تقرير إليها، فإنها تتوقع أن يعكس ذلك التقرير فعلاً آراء الأمين العام أو المنظمة التي أسند إليها الأمين العام مهمة إعداده. ومن دواعي خيبة أملنا، أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الوارد في الوثيقة A/52/292. فهذا التقرير، الذي يحتوي على عناصر هامة، مثل اقتراح بشأن إنشاء

وتقع هويسات ميرافلوريس في طرف قناة بنما المتصل بالمحيط الهادئ، ويؤدي زوجا الأحواض الثنائية الواقعة بين الأهوسة في بحيرة ميرافلوريس الى ميناء بالبوا على مستوى سطح البحر. وقد أنشئت بحيرة ميرافلوريس التي ترتفع ٥٤ قدما عن سطح البحر بإقامة سد لمياه ريو غراندي و ريو كوكولي.

أقول ثانية إن القناة قناة للمياه العذبة. ويؤدي مرور أية سفينة في قناة بنما الى فقدان ٥٢ مليون غالون من الماء، الذي يتدفق الى المحيطين، لحسن الحظ، فإن أحجام أكثر من ٩٥ في المائة من سفن النقل العاملة الآن تقع ضمن بارامترات القناة.

يحتل الشحن البحري عبر قناة بنما المركز الأول في العالم. ونحن نخطط الآن لإنشاء هيئة وطنية للنقل البحري لنضع تحت إشراف هيئة واحدة جميع العناصر اللازمة للتدابير الجديدة.

وكان من بين المشاركين في هذا المؤتمر العام ممثلون للغرف التجارية ورابطات التصدير والاستيراد ومديرو موانئ ووكلاء شحن وبنوك وشركات تأمين ومختلف أنواع الوكالات الحكومية المعنية بجوانب النقل المتصلة بأنشطة التجارة الخارجية، وكذلك هيئات أكاديمية. وتكلم في المؤتمر ٦٥ متكلماً، بينما غطاه ٣٤٥ ممثلاً لوسائل الإعلام من ١٩ بلداً، وكذلك ٥٧١ شخصاً من وسائل الإعلام المحلية.

وبنما تدين بعميق الامتنان للسفير إدغار كاماتشو أوميسستي ممثل بوليفيا، والسفير بيير ليلون ممثل هايتي، على مساندتهما للفكرة الأساسية لعقد مؤتمر عالمي لقناة بنما. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على التوالي، تكلمنا معربين عن تأييدهما لهذه الفكرة، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، نود أن نعرب هنا في الأمم المتحدة، عن امتناننا للدعم الذي قدمه السفير فيكتور ماريرو ممثل الولايات المتحدة، والسيد جان - ميشيل غوسو ممثل فرنسا، والسفير فرناندو إنريك بتريليا ممثل الأرجنتين، والسيد إميليو إزكويردو ممثل إكوادور.

وقدم كل من الاتحاد الأوروبي وحكومة تايوان مساهمات كبيرة لهذا الاجتماع، واضعين في الاعتبار ما

اجتماع سمي المؤتمر العالمي لقناة بنما، عقد في مدينة بنما في الفترة من ٧ الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وقال الرئيس بيريز بياداريس:

"إن الغرض من الاجتماع هو الحصول على تصور واضح لما سيكون عليه المجرى المائي بعد تسليمه الى بنما. وهكذا، أتاحت لمستخدمي القناة فرصة في ذلك المحفل لتقديم مدخلات ومناقشة نوع المجرى المائي الذي يخدم مصالحهم على أفضل وجه في العقود القادمة. ومما لا شك فيه أن تسليم قناة بنما سيحفز زيادة نشاط منظمي الأعمال الحرة، مما يخلق فرصاً جديدة مع تطوير المناطق الصناعية وتنشيط السياحة وفتح سوق العقارات على جانبي القناة، فيما كان يعرف بمنطقة القناة".

في عام ١٩١٤، فتحت بوابات قناة بنما على مصراعها. ويبلغ طول القناة ٨٠ كيلومتراً، تمتد من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادئ، وحفرت عبر الشريط الأضيق والأكثر انخفاضاً في البرزخ الجبلي الذي يصل أمريكا الشمالية بأمريكا الجنوبية. ومن معالمها الرئيسية ميناء في كل من طرفيها، وثلاث مجموعات من الأهوسة الثنائية، وبحيرة غاتون وقناة غيارد التي تعرف أيضاً باسم قناة كوليبيرا.

وتمكّن الأهوسة السفن المارة من الصعود والهبوط ثانية، وقناة بنما قناة للمياه العذبة. وفي أهوسة غاتون ترفع السفن المتوجهة الى المحيط الهادئ الى مستوى بحيرة غاتون على ارتفاع ٨٥ قدماً، في حين أن السفن المتوجهة الى المحيط الأطلسي تخفض الى مستوى البحر. وفي غامبوا، يترك مجرى قناة بنما المجرى الطبيعي لنهر شاغريس ويدخل قناة غيارد. وقناة غيارد قناة شقها الإنسان. وقد جرى حفر القناة ورفع الطين منها وتفجير الصخور عبر سلسلة جبلية تعرب باسم كونتينينال كورديرا. وفي الوقت الذي حفرت فيه القناة، كانت عملية حفرها أكبر مشروع حفر جرت محاولة تنفيذه. ويبلغ اتساعها ٩ أميال في أعلى نقطة فيها، التي ترتفع أكثر من ٣٢٠ قدماً عن سطح البحر. وتوجد ثلاثة مستويات من الأهوسة المتجاورة في غاتون. والسفن التي تستطيع عبور أهوسة قناة بنما يمكن أن يبلغ عرضها ١٠٠ قدم وطولها ٩٥٠ قدماً. وتتكون الأهوسة من أزواج من البوابات الضخمة التي يتراوح ارتفاعها من ٤٧ الى ٨٢ قدماً.

بين الأمريكيتين، ستسهم قناة بنما في توسيع العلاقات بينهما، وستكون بمثابة ملتقى طرقنا جميعا. وستكون دائما مفتاح النمو الاقتصادي الناجح لشعوبنا".

وأثناء الاجتماع قام السيد خورخي إ. ريتز، وزير شؤون القناة، بشرح كيفية نقل الولاية القانونية المتعلقة بإدارة القناة، وكيف ستحل القوانين واللوائح البنمية التي تشكل جزءا من الدستور السياسي لبلدنا منذ عام ١٩٩٤، محل قوانين ولوائح الولايات المتحدة التي ستحكم القناة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتلك القوانين واللوائح تضمن نوع الوكالة التي ستتسلم السلطة من الولايات المتحدة، والتي ستضمن لجنة إدارية ومالية مستقلة. لكفالة عدم تأثر ظروف عمال القناة. وستكون ميزانية هذه الوكالة منفصلة عن الميزانية الوطنية، وستضمن الوكالة عدم توقف حركة الملاحة في القناة لأي سبب من الأسباب.

وشرح السيد ريتز أيضا أن المعاهدة المتعلقة بالحياد الدائم لقناة بنما وبتشغيلها، تتوخى أن تكون رسوم المرور وتعريفاته عادلة ومعقولة ومنصفة ومتسقة مع مبادئ القانون الدولي، الأمر الذي سيكفل عدم قيام بنما على الإطلاق بفرض زيادات مفرطة في الرسوم. وكل هذا أعيد التأكيد عليه من جديد على لسان وزير خارجيتنا، السيد ريكاردو ألبرتو آرياس.

وعندما تحدث الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد سيزار غافيريا، عن مرحلة الانتقال وعن النمو المحلي الناتج من استعمال القناة. قال إنه أمكن تحقيق بعض الأرقام المثيرة للإعجاب. وأعلن أن التجارة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زادت بنسبة ٢٠ في المائة، وأن التجارة بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة زادت بنسبة ١٢ في المائة. وأضاف أن حجم التجارة مع أمريكا اللاتينية يزداد بنسبة ١٢ في المائة سنويا.

وقدم المؤتمر دليلا وافيا على أن عالم الملاحة يعترف باستقرار قناة بنما، وأن المنظمات البحرية الدولية تثق في أنها تستطيع التعويل على أمن القناة.

وشدد السيد ألبرتو أليمان زوبيتا، المدير الإداري للجنة قناة بنما على حياد القناة باعتباره أحد جوانبها الأساسية، بالإضافة إلى جوانب أخرى، مثل قدرتها

لهذه القناة من أهمية بالنسبة لبلدان كثيرة، وخاصة بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى.

وللسجل التاريخي، تتضمن الوثيقة A/52/347 الإعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو، الذي عقد في أسنسيون، باراغواي، في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧. والفقرة ٢٥ من تلك الوثيقة تعلن ما يلي:

"نؤكد من جديد أهمية المؤتمر العالمي لقناة بنما الذي سينعقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، باعتباره منتدى مفتوحا لجميع أعضاء المجتمع الدولي يرمي إلى إقامة آلية تشاور تتناول النظر بصفة خاصة في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به قناة بنما في القرن الحادي والعشرين، وتتناول ما تضعه حكومة بنما عبر مجلس إدارة هيئة قناة بنما من خطط لتوسيع خدماتها، ونعرب أيضا عن يقيننا من أن النتائج التي سيسفر عنها هذا المؤتمر ستساهم في ازدهار التجارة الدولية والنمو الاقتصادي فيما بين الأقاليم، وستشجع التعاون الدولي القائم على أساس مبدأ بقاء قناة بنما الرابطة بين المحيطين مفتوحة أمام جميع المستعملين واقتصادات بلدان العالم، في كنف المساواة بينها والحياد الصارم".

وفي المؤتمر، قال السيد رودني سلاتر، وزير النقل في الولايات المتحدة:

"إن هذه لحظة ابتهاج عظيم لمنطقتنا. [وأمامنا] فرصة قيمة لإقامة مجتمع للأمم. وكما قال الرئيس كلينتون، 'فإننا شركاء نقف جنبا إلى جنب في هذه اللحظة التاريخية'. إن قناة بنما ذخر عالمي. وهي شريان نقل حيوي يعترف جميع الملاحين بأنه أفضل طريق في العالم لاختصار الوقت".

وأضاف السيد توماس ف. مكلارتي، مستشار رئيس الولايات المتحدة والمبعوث الخاص للأمر يكتين قائلاً:

"في هذا العالم المتغير الذي يغير أيضا من حياة الرجال والنساء في نصف الكرة الغربي، يتمتع ملايين الناس، للمرة الأولى، بفرص للنمو في ظل حكومات ديمقراطية بها أسواق حرة واحترام متزايد لحقوق الإنسان والقانون. وكطريق مفتوح للتجارة

لقد وفّر المؤتمر فرصة فريدة ممتازة أمام ممثلي النشاط البحري التجاري والمجالات المصاحبة ليشرحوا للأطراف المعنية المستقبلية كيف تعمل قناة بنما وهكذا يفهمون فهما تاما ما ينتظر القناة مستقبلا. وحكومة جمهورية بنما جادة في إعلانها الرغبة في أن يظل لها دور رئيسي في النشاط البحري العالمي فيما وراء عام ٢٠٠٠.

وترى بنما أن المؤتمر اختتم أعماله بتحقيق هدفه الرئيسي وهو التدليل للمجتمع الدولي على أن جمهورية بنما مستعدة لإدارة قناة بنما، على النحو المنصوص عليه في المعاهدات الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبنما يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ والتي أطلق عليها اسم معاهدات توريهوس - كارتر سلفي الشهير السيد جورج إي. إيوكا والسيد فرناندو مانفريدو، المفوض السامي لجمهورية بنما إلى المؤتمر العالمي لقناة بنما، والذي عمل طويلا بجد كي تتوج المهمة بالنجاح.

لا يزال الزعماء البنميون يعتقدون أن قناة بنما من المقدر لها أن توفر خدمة عامة دولية محايدة لا تمييز فيها، ومن ثم فإن تشغيلها الكفؤ المستمر دون انقطاع له أهمية خاصة لمنظمات مثل الأمم المتحدة. وهذا هو السبب الرئيسي وراء عرضنا هذا التقرير المختصر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/52/462)

مشروع القرار (A/52/L.24/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا ليعرض مشروع القرار A/52/L.24/Rev.1.

التنافسية وضرورة اتباع سياسة مالية ملائمة، وتحديث أهوسة القناة باستخدام تكنولوجيا ومعدات جديدة. وفيما يتعلق بإمكانية إنشاء مجموعة ثالثة من الأهوسة في عام ٢٠١٠، قال المدير إنه:

"لاتخاذ قرار بشأن مشروع بهذه الضخامة، سيكون علينا أن نجري دراسة هندسية ملائمة".

وفي سنوات ماضية قامت بالفعل لجنة ثلاثية مؤلفة من الولايات المتحدة واليابان وبنما بإجراء دراسات مع بنما بشأن بدائل ممكنة لمستقبل القناة.

كما أن التجمع الذي انعقد في بنما بحث مسائل رئيسية مثل أهمية القناة؛ وقدرة القناة على تلبية احتياجات المستقبل، والنهج البديلة لحل مشاكل الحجم والقدرة؛ ومشروع المجموعة الثالثة من الأهوسة؛ ومركز القناة التنافسي؛ وطرق بديلة للقناة؛ والحاجة إلى الإبقاء على رسوم العبور وأسعار الخدمات منخفضة قدر الإمكان؛ وآثار رفع الرسوم على استخدام القناة في المستقبل؛ وخصخصة العمليات كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة؛ وتشغيل القناة وفقا لمبادئ العمل السليمة؛ وتجنب التدخل السياسي المحلي حفاظا على استقرار العاملين فيها؛ وسياسات رسوم العبور التي تتسق وهدف جعل القناة مركز جذب لتنمية القطاع البحري وفروع الاقتصاد البنمي الأخرى؛ وضرورة إجراء دراسات لاستخلاص توصيات عن مستويات الرسوم العادلة؛ وخيارات أخرى للقناة؛ والمحافظة على حوض القناة؛ وآفاق المستقبل؛ وأهمية وجود لجنة استشارية للمستعملين تكون بمثابة مجلس استشاري لهيئة قناة بنما؛ والتغييرات في اللوائح المتصلة بتدابير ونظم الحفظ؛ وتكاليف عبور سفن الرحلات البحرية؛ والحاجة إلى مداومة النظر في حقوق المستعملين.

لقد كان هناك اتفاق في الرأي بين المشاركين على أن بنما يتوفر لديها رأس المال البشري والفني لإدارة وتشغيل وصيانة القناة بشكل فعال بعد أن تعود إلى البلد في ١٩٩٩. ووفقا لإحصاءات رسمية، ٨٢ في المائة من العاملين في المجرى المائي الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ٨ عامل بنميون. ومن بين وظائف الإدارة التي يبلغ عددها ٢٢٤ وظيفة، يحتفظ البنميون بـ ١٤٨ وظيفة في الوحدات التشغيلية والمكاتب البحرية والهندسية ومكاتب التشييد الخارجية.

وعلى سبيل المثال، شارك أعضاء المنطقة على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف، في محاولات لتحقيق نتيجة إيجابية لتنفيذ بروتوكول لوساكا. ولقد أكدت المنطقة مجدداً، بشكل منتظم، رغبتها في الإسهام في تحقيق سلام دائم في أنغولا. وقد استرعت الظروف في سيراليون وليبيريا أيضاً اهتمام الدول الأعضاء في المنطقة، ولا تزال الحالة في كل منهما تحت رقابة مستمرة.

لقد قبلت المنطقة رغبة التحديات التي يفرضها جدول الأعمال العالمي الجديد. وتركيز المنطقة المستمر على الديمقراطية، وسلامة الحكم، والسلام، والأمن ونزع السلاح النووي؛ وتعهداتها بتحمل المسؤولية عن إدارة البيئة بطريقة ملائمة مسؤولة؛ وحماية الموارد السمكية وغيرها من الموارد البحرية؛ والتبادل الثقافي والتكنولوجي؛ والتعاون الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان تثبت جميعاً أن المنطقة تتعامل بنجاح مع بيئة عالمية متغيرة.

هناك تحد آخر لبلدان المنطقة يكمن في الساحة المتعددة الأطراف. وهو أن تضع استراتيجيات أكثر تماسكا لربط المسائل ذات الاهتمام المتبادل عن طريق عملية حوار. والمنطقة توفر إمكانات فريدة من نوعها لخلق تلك الأدوات للحوار وتبادل الخبرات سواء على مستوى ثنائي أو على مستوى متعدد الأطراف.

وبعثة جنوب أفريقيا تود أن تعرب عن امتنانها للدول الأعضاء في مختلف المجموعات الإقليمية لمقترحاتها في صياغة مشروع القرار الذي ينبغي أن يوفر لنا مرة أخرى، في شكله المعدل، النص الضروري الذي يعتمد بالإجماع. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، حتى يعتمد دون تصويت.

السيد راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
بشعور بالارتياح أتكلم اليوم بشأن البند ٣٢ من جدول الأعمال المعنون "منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي" وذلك لكي أؤيد مبادرة تفتح أمامنا آفاقاً مثيرة للاهتمام في ميدان التعاون الدولي.

أود أيضاً أن أعرب عن تقدير حكومة الأرجنتين لجنوب أفريقيا لما قامت به من إسهامات هامة وتنسيق رائع في عمل المنطقة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

السيد بيرغ (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف حقاً لجنوب أفريقيا أن تعرض مشروع القرار المعنون "منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي"، الوارد في الوثيقة A/52/L.24، نيابة عن الدول الأعضاء في المنطقة. والمشروع نتيجة لمشاورات مكثفة أجريت مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن أهداف المنطقة تتضمن تعزيز السلم والأمن؛ والنهوض بالتعاون الإقليمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ودعم الحفاظ على البيئة؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وهي أهداف تسعى إلى تحقيقها كل دولة عضو.

إلى جانب السلم والأمن والحماية المتبادلة للبيئة، كل دولة عضو لها منافع محددة أخرى تحصل عليها من ارتباطها بالمنطقة، وهذه تتضمن النهوض بالسياحة داخل المنطقة، والاتصالات، وتبادل التكنولوجيا والمعلومات، والشحن وسائر وسائل النقل.

وأود أن أذكر مثالا إيجابيا واحدا في هذا الصدد. إن مشروع قرار بشأن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي - قدمته جنوب أفريقيا باعتبارها رئيس المنطقة وشاركت في تقديمه جميع دول المنطقة التي لها بعثات دائمة في فيينا - اعتمده الدورة الأربعون للجنة المخدرات، التي عقدت في آذار/مارس ١٩٩٧ في فيينا. ويطلب القرار إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يدرس أشكال المساعدة التي يمكن تقديمها إلى الدول الأعضاء في المنطقة ويطلب إلى المدير التنفيذي للبرنامج أن يقدم تقريراً بالتقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها الثانية والأربعين في ١٩٩٨. وتقدمت بمشروع القرار البرازيل، وأوروغواي، والأرجنتين، ونيجيريا، وأنغولا، وناميبيا وحظي بتأييد المجموعة الأفريقية.

وأحد أهداف المنطقة الرئيسية تعزيز المبادئ الديمقراطية، وسلامة الحكم، وحكم القانون، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع عليها. ولقد أسهمت المنطقة غير ما مرة في تحقيق السلم والأمن داخل حدودها الأوسع نطاقاً، وهي تدرك إدراكاً تاماً أن الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة سيظل إلى الأبد واحداً من أهم المسؤوليات المشتركة للدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أهمية المعايير المتخذة في سياق المنظمة البحرية الدولية التي تعمل على حماية البيئة البحرية من المخلفات والنفايات المتصلة بأعمال الشحن البحري، واتفاق ١٩٩٥ بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

ثمة موضوع آخر يرغب وفد بلدي في أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليه، يتعلق بنقل الوقود النووي المعالج بالطاقة المشعة والبلوتونيوم والنفايات المشعة عالية المستوى. وفي هذا الصدد أود أن أسجل مدى القلق الذي تشعر به جمهورية الأرجنتين، وتشاركها فيه بالتأكيد البلدان الأخرى في المنطقة، إزاء المخاطر الناشئة عن مرور سفن تحمل نفايات مشعة في جنوب الأطلسي.

وبالمثل نؤيد اتخاذ تدابير، معترف بها في القانون الدولي، تستهدف حماية صحة مواطنينا ونظمنا البحرية في المياه التي تخضع لسلطاننا القضائي. ونرى أنه من الضروري تعزيز النظام الدولي في هذا المجال.

وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها نود أن نكرر استعدادنا الدائم للتعاون في تحقيق أهداف منطقة جنوب الأطلسي بما يتفق مع إعلان سوميرسييت وست. ونظرا لأننا البلد المضيف للاجتماع الخامس الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام المقبل، فإننا على ثقة من أننا سنتمكن من تحقيق تقدم في نظر بعض المسائل المتعلقة بالتعاون بشأن المخدرات مما سيكون له آثار ملموسة في سياق المنطقة.

أود مرة أخرى أن أؤكد أن جمهورية الأرجنتين تشارك في الطلب الذي وجهه أعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي سنويا، إلى جميع الدول بأن تتعاون على تعزيز أهداف المنطقة وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ولا سيما أي إجراء قد يؤدي إلى نشوب أو تفاقم حالات من التوتر وإمكانية نشوب صراع في المنطقة. وتود جمهورية الأرجنتين أن تمد نطاق ذلك الطلب بحيث لا تعمل جميع الدول على تضادي نشوب نزاعات في المنطقة فحسب، ولكن أن تلتزم أيضا بالسعي إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة عن طريق التفاوض للصراعات التي لا تزال قائمة في المنطقة، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للمنظمة.

مرت إحدى عشرة سنة منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١/٤١ في ١٩٨٦ الذي أعلنت فيه بصورة رسمية أن المحيط الأطلسي، في المنطقة الواقعة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، هو "منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي". وقامت هذه المنطقة كأساس للنهوض بالتفاهم وتحسين التعاون فيما بين البلدان في جنوب الأطلسي.

وكما ورد في إعلان برازيليا وسوميرسييت وست، يعلق بلدي أهمية خاصة على المفاهيم الأساسية للديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والدفاع عنها. ونرى أن هذه المفاهيم عناصر أساسية تشكل أساس أهداف ومبادئ هذه المبادرة.

ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ أننا نحزرت تقدما مطردا صوب تحقيق الأهداف التي أدت إلى إنشاء هذه المنطقة. فقد عقدت الدول الأعضاء في هذه المنطقة أربع جلسات رفيعة المستوى بحثت فيها الميادين المختلفة المفتوحة للتعاون خلال هذه المرحلة الأولية واعتمدت قرارات وإعلانات توفر تصورا للمستقبل.

ووضعت الدول الأعضاء لنفسها أهدافا واضحة في مجالات أساسية، هي تعزيز السلم والأمن والنهوض بالتعاون الإقليمي في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة البحرية والمحافظة على الموارد.

وفيما يتعلق بأول هذه الأهداف تعتقد الأرجنتين أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم على نحو كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق مواصلة الحد من المناطق التي يجري فيها استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. والبلدان التي تنتمي إلى المنطقة ترى أنه من الضروري تعزيز جميع المناطق التي أعلن أنها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وبالمثل ترى جمهورية الأرجنتين بقوة أنه من الضروري المحافظة على البيئة البحرية ومواردها الحية ويسعدنا أن نرى أن هذا الرأي يزداد انتشارا في المجتمع الدولي بصفة عامة وفي بلدان منطقة جنوب الأطلسي بصفة خاصة.

بلد عضو في المنطقة - بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ويحدونا الأمل في أن تنجح في أقرب وقت ممكن الجهود الراهنة التي تبذل لاستعادة السلم - وخاصة في سيراليون - بدعم بلدان المنطقة والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تشني بنن على الدعم الكامل الذي قدمه مجلس الأمن إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحسم الأزمة القائمة في سيراليون وإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى السلطة. وتدعو حكومة بنن كل الأطراف المعنية لأن تعمل صوب التنفيذ الفعال والسريع لخطة السلام التي تم الاتفاق عليها في كوناكري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ويتطلب صون السلم والاستقرار في جنوب المحيط الأطلسي النهوض بنزع السلاح وتوطيد نظام عدم الانتشار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الدمار الشامل في كل أنحاء تلك المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يظل هدف جعل منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة لانهوية من الأهداف ذات الأولوية لبلدان تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعمل مع تعزيز التدابير اللازمة لفرض حظر كامل على الأسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي من خلال تنفيذ معاهدة ثلاثيولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة بليندايا التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

واليوم ونحن على مشارف الألفية الثالثة وإذ تواجهنا تحديات عديدة على الصعيدين الوطني والدولي تنجم عن ظاهرة العولمة، ترى بنن أن الوقت قد حان لكي تعزز بلدان المنطقة جهودها كيما تجني استفادة أكبر من الفرص الاقتصادية والتجارية العديدة التي تتيحها المنطقة. ويتعين علينا أيضا أن نعزز تعاوننا في مجال حماية البيئة وفي الأنشطة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في كل أنحاء المنطقة.

وينبغي أن يكون الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في المنطقة المقرر عقده في عام ١٩٩٨ والذي عرضت الأرجنتين أن تستضيفه، هو المحفل الملائم لتحديد السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. ولن يدخر بلدي أي جهد في سبيل الإسهام في تنفيذ تلك المبادرات.

إن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ميدان تجد فيه دولها الأعضاء الفرصة للإعراب عن تضامنها وعن تصميمها على التعاون على أساس المبادئ العالمية الأساسية، مثل تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية وتعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية، مقتنعة بأن هذا من شأنه أن يقربنا جميعا من الأهداف التي يلتزم المجتمع الدولي بتحقيقها. وفي هذا الإطار نثق أيضا في أن الروابط الاقتصادية والتجارية عبر محيطنا المشترك ستستوعب في ظل هذه الظروف التي تبشر بالنجاح.

أخيرا أود أن أكرر التعبير عن الارتياح والإعجاب عن الالتزام ونحن نعد لاستضافة الاجتماع الخامس الرفيع المستوى لمنطقة الأمن والتعاون في جنوب الأطلسي في عام ١٩٩٨ ونأمل أن يؤدي هذا الحدث إلى تعزيز المبادئ والأهداف التي حفزتنا إلى إنشاء هذه المنطقة.

السيد أميهو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بإنشاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي بموجب القرار ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ أصبح من بين أهداف الجمعية العامة النهوض بالسلم والأمن في المنطقة وتعزيز التعاون الإنمائي بين بلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وتعمل البلدان الأعضاء في المنطقة منذ أكثر من عشر سنوات على إحراز تقدم تدريجي في تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال اجتماعاتها الناجحة في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٨٦، وأبوجا بنيجيريا في عام ١٩٩٠، وبرازيليا بالبرازيل في عام ١٩٩٤، وفي سوميرسيت وست بجنوب أفريقيا في العام الماضي. هذا الطريق الذي سلكناه يبين عزم بلدان المنطقة على أن تكون هذه المنطقة أداة حقيقية لتعزيز السلم وقيام تعاون دينامي بين الجنوب والجنوب.

لذلك ترحب بنن بالتقدم المحرز، وبخاصة الأهداف التي تحققت منذ انعقاد الاجتماع الرابع للدول الأعضاء في المنطقة في سوميرسيت وست في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وفي هذا الصدد فإن التطورات الإيجابية في الحالة في ليبيريا تبعث على الارتياح بالنسبة لوفد بنن. والواقع أنه نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتأييد من المجتمع الدولي، انتهت الحرب الطويلة المدمرة في ليبيريا - وهي

ومن الملائم في هذه المرحلة أن نكرر التأكيد على ضرورة توفير وتوزيع المساعدة الإنسانية استجابة للاحتياجات المحلية في ذلك البلد بالذات. ومن المهم أيضا أن تواصل جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة إلى البلدان التي تتصدى لتدفق اللاجئين والمشردين إليها نتيجة للأزمة الحالية في سيراليون.

وترحب نيجيريا، مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، بعودة الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي له آثار كبيرة على السلم والأمن والتنمية على الصعيد دون الإقليمي الأعم. ومع ذلك فإننا نأسف لأن مجلس الأمن لم يكن أكثر استعدادا فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو المجاورة. فقد أدت الأزمة الحادثة في ذلك البلد إلى تشريد أكثر من ثلثي سكان مدينة برازافيل وحدث دمار واسع النطاق في البنية الأساسية لتلك المدينة. وزاد من تعقيد الأزمة تورط قوى خارجية فيها. ولا يسعنا إلا أن نناشد كل الأطراف المعنية أن تتوخى منطق السلم. ونشفي في هذا الصدد على دور الوساطة الذي تقوم به غابون وبلدان أخرى في المنطقة وعلى جهودهم لصالح السلم في تلك المنطقة دون الإقليمية.

ومن الرغبات الصريحة لأعضاء ذلك الإقليم أن تكون منطقة جنوب المحيط الأطلسي خالية من الأسلحة النووية. وسيؤدي إبرام معاهدة بليندابا إذا اتخذ مع التفاوض الذي تتيحه معاهدة ثلاثيلوكو التي أنشئت، بالفعل، عندما توضع المعاهدتان موضع التنفيذ الكامل، إلى السير بنا صوب تحقيق ذلك الهدف. كما ستؤدي هاتان المعاهدتان المنشأتان لمنطقتين خاليتين من الأسلحة النووية إلى جانب معاهدتي راراتونغا وبانكوك ومعاهدة أنتاركتيكا إلى تحويل نصف الكرة الأرضية تقريبا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا تطور نرحب به. وبغية الإبقاء على ذلك التطور النشط، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة لأن تحترم ذلك الوضع وتستجيب لرغبة سكان نصف الكرة الجنوبي في إبعاد خطر الأسلحة النووية عن أفقهم وعن أراضيهم وعن مستقبلهم.

لقد عرضت الأرجنتين أن تستضيف الاجتماع الخامس للمنطقة في بوينس آيرس في عام ١٩٩٨. ويدعونا هذا العرض إلى التفاوض لأنه سيتيح لنا الفرصة لمتابعة المشاريع المختلفة المتوخاة أو التي تقرر في

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في معرض إسهامنا في المناقشة بشأن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، يود الوفد النيجيري أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة لدعمهم المستمر للمنطقة باعتبارها محفلا يستهدف تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سعيها لتحقيق السلم والتنمية.

ولدى التصدي لقضايا السلم والأمن، دفعت الدول الأعضاء في المنطقة المشاكل المرتبطة بكبح الأزمات وحسم النزاعات إلى مكان الصدارة. وفي هذا الصدد، يتعين على المرء أن يلفت الانتباه إلى الحالات الصعبة الموجودة في عدد من البلدان الأعضاء في المنطقة. فقد وجدت بعض هذه الحالات الصعبة حلولا لها، بينما أثبتت حالات أخرى أنها مستعصية على الحل. ومن أمثلة حالات الأزمات التي وجدت حلولا ليبريا، وإن كان ذلك قد تحقق بعد جهد استمر لفترة طويلة. واليوم، يمكن أن نصف حالة ليبريا كقصة نجاح. إلا أن الوجه الآخر للعملة يحمل صورة الأزمة المستمرة في أنغولا. ومن المؤسف أن حالتي سيراليون والكونغو قد انضمتا إلى قائمة الحالات المستعصية عن الحل والتي تحتاج إلى جهود تعاونية من جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول دائمة للمشاكل المحدقة بهذين البلدين.

لقد تصدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بجسارة للمشكلة الليبرية، واستطاعت بدعم من المجتمع الدولي أن تنجح في إيجاد حل لها. ونحن نتطلع إلى تعاون مماثل فيما يتصل بحل المشكلة القائمة في سيراليون بغية إعادة تنصيب الرئيس كاباه واستعادة النظام الدستوري في ذلك البلد. ونحن نشفي في هذا الصدد على المبادرة التي اتخذتها تلك الجماعة والإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن المتمثل في الحظر الذي فرضه بقراره ١١٣٢ (١٩٩٧) بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على بيع وتوريد النفط والمنتجات النفطية والأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها إلى سيراليون، إلى جانب تدابير أخرى. كما نتطلع إلى التنفيذ السلس لخطة السلام التي تم الاتفاق عليها في كوناكري يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بين لجنة الخمسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنية بسيراليون وممثلي العصابة الحاكمة. ويسعدنا بالطبع أن خطة السلام تلك قد قبلها الرئيس كاباه نفسه.

إن بلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية، على جانبي المحيط الأطلسي، قد بادرت إلى تشييد جسر من التفاهم عبر تلك الرقعة الشاسعة من البحر ما بين ساحلينا. والغاية هي تعزيز المعرفة المشتركة، وزيادة التعاون، ونفخ روح جديدة في أوامر قديمة، والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة، والتعلم من خبرات بعضنا البعض والعمل معا، حيثما يكون ذلك ممكنا، على تشكيل مستقبل مشترك.

إن اقتراب عملية إنهاء الاستعمار من الاكتمال مكن بلدان جنوب الأطلسي من توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية، ومن تعزيز السعي إلى العمل على تحقيق طرائق أشد فعالية لبناء السلم والازدهار. إن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي هي محاولة في ذلك الاتجاه، وهي في سبيل أن تصبح - تدريجيا - أداة مفيدة جدا لبلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية على السواء.

إن المبادرات المتخذة في مجالات حماية البيئة البحرية، والتجارة، والقدرة التنافسية التجارية والاقتصادية، والتعاون على مكافحة الاتجار في المخدرات، وحظر الأسلحة النووية، تشير إلى مجالات ذات أولوية، تود الدول الأعضاء بالمنطقة أن تتخذ فيها عملا مشتركا، وتتوقع الحصول فيها على تأييد المجتمع الدولي.

إن جميع أعضاء المنطقة هم أطراف في إحدى معاهدتين ترمي كل منهما إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية - معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بلنابا) - وهو يسعون إلى تعزيز صلات التعاون مع منطقتين أخريين خاليتين من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، أنشأتها معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا) ومعاهدة اعتبار منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بانكوك).

وقد شرعت بلدان المنطقة في تبادل المعلومات المفيدة بقصد كفالة حماية البيئة البحرية، وخصوصا حفظ الموارد البحرية الحية، ومنع واحتواء الحوادث البيئية. وينبغي مواصلة تلك الممارسة. وفي هذا السياق بذلت

الاجتماع الرابع رفيع المستوى للمنطقة الذي عقد في سوميرسييت وست في جنوب أفريقيا. وتشمل هذه المشاريع التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات وحماية البيئة البحرية لصون الموارد البحرية.

وثمة مجال آخر من مجالات التعاون أحرز فيه تقدم في الآونة الأخيرة - علاوة على التجارة، وتقاسم الخبرة والتجربة الصناعيتين - هو الجهد المبذول نحو حظر إلقاء النفايات المشعة والخطرة. ونحن نرحب باعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمن تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة. إن هذا التطور - مع اتفاقات حظر أخرى جرى التوقيع عليها ومع القرارات التي صدرت سنويا عن الجمعية العامة بتوافق الآراء بناء على توصيات من لجان مختلفة تابعة للجمعية العامة بشأن حظر إلقاء النفايات المشعة وبشأن نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود - قد ساعد على إنشاء معايير دولية مقبولة حول هذا الموضوع.

وبينما ننظر قدما إلى الاجتماع التالي الرفيع المستوى الذي سيعقد في بوينس آيرس في ١٩٩٨، نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا لاستضافتها الاجتماع الرابع لأعضاء المنطقة. ونود أيضا أن نشكر وفد جنوب أفريقيا، وكذلك الأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة الدائمة للمنطقة في نيويورك، على جهودهم التنسيقية، بما فيها إعداد مشروع قرار هذا العام الوارد في الوثيقة A/52/L.24/Rev.1.

ونود، ختاماً، أن نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/52/462، ونشكر كذلك وكالات الأمم المتحدة التي اتخذت خطوات لتنفيذ الولايات المختلفة المسندة إليها بموجب القرار ١٩/٥١ لعام ١٩٩٦.

السيد فيليسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي هامة جدا للبرازيل. وقد تشرف بلدي باستضافة اجتماعين من الاجتماعات الوزارية لأعضاء المنطقة، أولهما في ريو دي جانيرو في ١٩٨٦ والثاني في برازيليا في ١٩٩٤. وكانت البرازيل حاضرة في اجتماع أبوجا، بنيجيريا، في ١٩٩٠، واشتركت في الاجتماع الوزاري الرابع المعقود بسومرست الغربية، بجنوب أفريقيا، في ١٩٩٦. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الذي سوف يعقد بالأرجنتين في العام القادم.

القوات البحرية لبعض الدول الأعضاء بالمنطقة جهوداً لتحسين قدرتها على العمل معا.

وقد طلب تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

وتسعى البرازيل أيضاً إلى تحسين سبل ووسائل التعاون مع الأعضاء الآخرين في المنطقة، في مكافحة الاتجار في العقاقير غير المشروعة، وهو مشكلة متزايدة على جانبي المحيط الأطلسي، وبدأت البلدان الأعضاء في تنسيق أنشطتها في المحافل متعددة الأطراف.

وثمة مجال آخر هام للبلدان الأعضاء بالمنطقة، هو مجال تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية والمصالحة الوطنية. إن مشروع القرار المعروض اليوم يشير إلى تطورات في ليبيريا وسيراليون وأنغولا، منذ العام الماضي، ويدعو إلى تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية لليبيريا وأنغولا.

إن الحكومة البرازيلية في حدود مواردها، ملتزمة بالتعاون المستمر مع البلدان الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، في جميع المجالات التي ذكرتها. إن موافقة الجمعية العامة على مشروع القرار هذا تمثل - بالنسبة للبلدان الأعضاء بالمنطقة - إعراباً قيماً عن تأييد المجتمع الدولي للسلام والأمن، وللتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة ديمقراطية، كما جاء ذلك في الإعلان الختامي للاجتماع الرابع للدول الأعضاء بالمنطقة.

إن البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية الأعضاء بمنطقة السلم والتعاون، تهدف إلى إقامة بنیان من التعاون والتفاهم والاستقرار والازدهار. إن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هي منظمات تتراكم على المنطقة وتعززها. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار A/52/L.24/Rev.1 الذي عرضه ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن الدول الأعضاء بالمنطقة، سوف يحصل، أسوة بنصوص شبيهة له في السنوات الماضية، على تأييد عام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند. وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/52/L.24/Rev.1.

وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/52/L.24/Rev.1 أصبحت غينيا - بيساو والسنغال مشتركتين في تقديمه.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٧ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٤/٥٢).

[بعد ذلك أبلغت وفود أندورا وأوروغواي وغينيا - بيساو وهنغاريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة].

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم. وأذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدنا.

السيد ريشيهيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوتت فرنسا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار. وهي تؤيده تأييداً كاملاً، وخاصة الفقرات المتعلقة بأنغولا وسيراليون وليبيريا.

وفي هذا السياق، تود فرنسا رغم هذا أن تؤكد تحفظاتها التقليدية على مفهوم مناطق السلام عموماً. ولعلي أذكر بوجه خاص الحدود الجغرافية لتلك المناطق، وطبيعة التزامات الدول واحترام القانون الدولي، وخاصة قانون البحار.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت. فهل اعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء النظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشاريع القرارات (A/52/L.15 و L.18 و L.21 و L.22)

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار لتقدم مشروع القرار A/52/L.15.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتشرف بتقديم مشروع القرار A/52/L.15 وعنوانه "إعلان

سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام" باسم مقدميه المذكورين فيما يلي: إثيوبيا، الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، البرازيل، بربادوس، بنغلاديش، بنما، بنن، بوروندي، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، زمبابوي، السلفادور، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فنزويلا، الكاميرون، كوستاريكا، مالي، مصر، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، هايتي، وبلدي كوت ديفوار. ويجب أن أضيف أن عدداً من مقدمي مشروع القرار يتعين إدراجهم في القائمة، ولكن لم ترد أسماؤهم في الوثيقة A/52/L.15 لأسباب فنية. وهؤلاء هم: بوتان، تركمانستان، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، غيانا، قيرغيزستان، كينيا، ميانمار، نيكاراغوا. وتذكر الجمعية أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٧ في جنيف، بناءً على اقتراح كوت ديفوار الذي انضمت إليه قرابة ٣٠ دولة أخرى، القرار ٤٧/١٩٩٧ الذي أوصى فيه بأن تعلن الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام. وأمام الجمعية الآن، لمتابعة توصية المجلس، مشروع القرار A/52/L.15.

ومن بين الأفكار الأساسية التي أفضت إلى إنشاء الأمم المتحدة يجب أن يفخر المرء، وبحق، بوضع فكرة ثقافة للسلام، كما وردت في ديباجة الميثاق لتعكس تصميم شعوب العالم الذي انبثق من نزاعين عالميين، على "ممارسة التسامح والعيش معاً في سلام كجيران طبيين". ومن ثم يمكننا أن نرد مصدر ثقافة السلام إلى القيم والتطلعات المغروسة في أساس المنظمة العالمية التي أنشئت من أجله - والذي لا يمكن أن نمل من تكراره - وهو

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي، في خلال جيل واحد، جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

وإجمالاً إن فكرة ثقافة للسلام تركز أساساً إلى نبذ العنف. وهي ترسخ كل القيم والمواقف والتصرفات التي تبرز وتعزز التسامح والتضامن. وأساسها هو مبادئ الحرية والعدل والديمقراطية. وآخر ما تسعى إليه ثقافة السلام هو منع المنازعات من مصادرها وحل المشاكل عن طريق الحوار والمفاوضات.

ومن ثم، فإن التحول من ثقافة الحرب الى ثقافة السلام يبدو لنا بمثابة الخلفية الضرورية لجميع أنشطة الأمم المتحدة عند التصدي للتحديات العديدة التي تلوح في أفق القرن الجديد.

ويجدر بنا هنا أن نشيد إشادة خاصة باليونسكو التي حددت، تحت القيادة الدينامية لمديرها العام، رفع درجة الوعي لتشجيع الانتقال من ثقافة الحرب الى ثقافة السلام بوصف ذلك هدفا ذا أولوية في أعمالها. لكن في التحليل النهائي، يتعين علينا نحن الدول، كبيرة وصغيرة على حد سواء، كل في مجاله وبالسرعة التي تناسبه، أن نعمل على نحو مشترك لتحقيق هذا الالتزام السامي الذي لن يؤدي إلا الى تنمية التسامح والتضامن والتواؤم بين الشعوب وبين الدول.

وعلى هدي من هذه الروح بادرت كوت ديفوار بمشروع القرار A/52/L.15 الذي يوصي الجمعية العامة بإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام. ونحن نعتبر اختيار سنة ٢٠٠٠ عظيم الأهمية في بدء الترويج لثقافة السلام على الصعيد العالمي.

والهدف هو تسخير الرمزية الكامنة في سنة ٢٠٠٠ بوصفها تعبيراً عن جملة أمور، تشمل، فيما تشمل، أفكار التجديد والأمل في عالم أكثر سلماً. ويجب أن تساعدنا سنة ٢٠٠٠ على إعادة تجديد مفهوم السلام. ومن ثم ينبغي في بداية القرن الجديد تعبئة الرأي العام الوطني والدولي الموجهين على نحو خاص نحو الشباب، بدعوتهم الى الإتيان بشيء جديد وتشجيعهم على الإقلاع عن أنماط السلوك والمواقف التي سادت حديثاً وقديماً، والتي اتسمت بالأزمات والحروب والعنف.

ونظراً على اقتناع بأن الشروع في سنة دولية لثقافة السلام مع منعطف القرن لن يؤدي إلا الى تحفيز جهود الأفراد، فضلاً عن جهود المجتمع الدولي، الرامية الى إنشاء ثقافة للسلام وتعزيزها في أذهان الناس، بدءاً بالقرن الجديد.

ويرمي إعلان السنة الدولية لثقافة السلام أن يكون بمثابة قوة محركة لرفع درجة الوعي العام مع فجر القرن الجديد، والحاجة الى ترسيخ ثقافة للسلام في الحياة اليومية للمجتمعات مع إيلاء اهتمام خاص للشباب.

إن برنامج الأنشطة المصاحبة للاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام وتمويل تلك الأنشطة يتماشيان مع المبادئ

وقد أحبط منطق عدم الثقة والمواجهة الذي اتسمت به فترة الحرب الباردة التعبير التام عن ثقافة السلام. بيد أن الغريب أن نهاية الحرب الباردة وإن حملت في طياتها تغييرات حميدة لا حصر لها - وأهمها في العلاقات بين البلدان - لم تمنع من انتشار تفجرات العنف، كالتى شهدناها في العديد من الصراعات بين فئات إثنية مختلفة في السنوات الأخيرة.

إن واقع نهاية القرن قد غص بمشاهد الصراعات المسلحة وبالحروب الأهلية وإبادة الأجناس وحشود اللاجئين الهائمة والمشردين الفارين من المذابح. وهذا كله يوغز الضمير ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته في هذه الساحة.

وبصدد هذه الحالة ينبغي أن نسلم، بكل أمانة، بقدره الأمم المتحدة المحققة على إدارة حالات الأزمات؛ كما ظهر من نجاحاتها المتتالية في كثير من عمليات حفظ السلام المختلفة.

وقد أسهمت أعمال الأمم المتحدة الحاسمة في هذه الحالات، في إنقاذ أرواح بشرية كثيرة؛ الأمر الذي يغمرنا بالرضى، ويجعلنا نرجو بذل كل جهد ممكن لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميادين حفظ السلام والإجراءات الوقائية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن التوقيت المحدد لعمليات حفظ السلم، نظراً لأنها دائماً ما تكون استجابات سريعة لحالات طوارئ، يحد من نطاقها في الأجل الطويل. ونتيجة لذلك، يجب بالضرورة تكملتها بأنشطة متعمقة، لا سيما الأنشطة التعليمية، تهدف الى غرس ثقافة سلام في المجتمعات المعنية. ومن ثم ينبغي القيام بأعمال موضوعية حتى يتسنى تحويل بنى الحرب وظواهرها، والأسباب الأعمق لها - أي تحديداً ثقافة العنف والحرب - الى ثقافة للسلام.

إن الاقتباس التالي من ديباجة الميثاق الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يوضح بدقة هذا الشاغل نفسه إذ يؤكد أنه

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام".

ومنحت هذه الجائزة للمرة الأولى في عام ١٩٩١، للرئيسين نلسون مانديلا وفرديريك دي كليرك. وتلتها أكاديمية لاهاي للقانون الدولي في عام ١٩٩٢. ومنحت الجائزة لرئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء شمعون بيريز في عام ١٩٩٣، وللملك خوان كارلوس ملك أسبانيا والرئيس جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، ولمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٥. ومؤخراً، في عام ١٩٩٧، منحت الجائزة للرئيس ألفارو أرنزو إريغويان رئيس غواتيمالا وللقائد رولاندو موران. رئيس الاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي، اللذين يستحقان التكريم لموافقتهم على إنهاء الحرب الأهلية التي دامت ٣٦ عاماً في غواتيمالا.

ويسعدنا أن نلاحظ، كما يشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/292، أن بلدانا عديدة أخرى على امتداد العالم تنفذ ثقافة السلام. ويكفي أن أذكر القليل فقط من الأمثلة العديدة.

ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظمت اليونسكو اجتماعات على مستوى الوزراء وحلقات دراسية ودورات تدريبية معنية بقضايا تتصل بحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتنمية. وقد أدرجت ثقافة السلام بالفعل في المناهج الدراسية للجامعات في منطقة البحر الكاريبي. ومنحت جائزة العمدة للسلام للمرة الأولى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية في المؤتمر الدولي المعني بالمدن والتعليم من أجل ثقافة للسلام، الذي عقد في ريو دي جانيرو، في البرازيل، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومنحت الجائزة للسيدة غلوريا كويرتاس مونتويا، عمدة مدينة أبارتادو، في كولومبيا.

وتضطلع بلدان على امتداد آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأنشطة ترمي الى تعزيز ثقافة السلام بمساعدة اليونسكو، دعماً للتسامح، والحوار بين الثقافات، والتنوع الثقافي.

وفي أفريقيا، فإن البرامج التي ترمي الى إرساء ثقافة السلام تنفذ للقوات العسكرية المسرححة في موزامبيق ورواندا والبلدان الأخرى التي آبت الى السلام بعد سنين من الحرب. ويجري أيضاً تدريس هذه المادة في المدارس والجامعات في زمبابوي وناميبيا وموزامبيق.

التوجيهية التي اعتمدها الجمعية العامة. وفي الواقع تنوي اليونسكو اتخاذ الخطوات اللازمة لتنسيق برنامج للأنشطة سيمول كلية بالمساهمات الطوعية.

إن كوت ديفوار، وهي تأخذ زمام المبادرة بعرض مشروع القرار A/52/L.15، إنما تتصرف وفقاً للصورة التي يعرفها عنها العالم أجمع بوصفها بلد سلام وتسامح وتضامن وسعادة مشتركة. وتاريخ أمتنا الفتية، الذي صاغته البصيرة المستنيرة لأب كوت ديفوار الحديثة، الرئيس الراحل هوفويت - بوانيي، كان سلسلة من الانتصارات من أجل السلام أدت حتماً الى الازدهار. ومنذ عام ١٩٨٩ حددت كوت ديفوار يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر يوماً للاحتفال بالسلام.

إن هذا الالتزام بالسلام والتقدم يستمر بانسجام مع حكم الرئيس هنري كونان بدييه، الذي لا يألو جهداً في النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون عن طريق الممارسة الدائمة للحوار والتشاور. ومؤخراً أعاد الرئيس هنري كونان بدييه تأكيد التزام كوت ديفوار الصادق بثقافة السلام على نحو رائع في خطاب أدلى به يوم ٢٣ آذار/مارس في باماكو، في مالي، بمناسبة أسبوع السلام، حيث أعلن:

"إن السلام بالنسبة للمواطن في كوت ديفوار هو بمثابة دينه الثاني. وهو أضمن شيء أورثنا إياه الرئيس هوفويت - بوانيي. وفي كوت ديفوار نحن نرى السلام بوصفه شيئاً يبني بأناة من محبة الغير والتسامح والعدالة والسعي المشترك من أجل التنمية، وما يدفع كل ذلك هو الحوار الدائم والبحث عن الحلول الوسط. إن فلسفتنا وممارستنا السياسية، وأفعالنا وطاقتنا تركز جميعها على السعي المستمر والمتأثر بلوغ السلام عن طريق الحوار".

وفي عام ١٩٨٩، كرس البعد الإنساني للسلام في كوت ديفوار عندما أنشأت اليونسكو جائزة هوفويت - بوانيي الدولية التي تمنح سنوياً

"لتكريم الأشخاص أو المؤسسات أو المنظمات الذين أسهموا إسهاماً مرموقاً في تعزيز السلام أو السعي لإرسائه أو صونه أو الحفاظ عليه".

فيه السلام والديمقراطية والتقدم للجميع والسعادة المتشاطرة. لهذا السبب يجب أن نتحرك الآن لإعطاء فرصة لثقافة السلام.

لذلك، يحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/52/L.15 المعنون "إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام"، دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الأرجنتين كي تقوم بعرض مشروع القرار A/52/L.18 .

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أقوم بعرض مشروع القرار A/52/L.18 المعنون "السنة الدولية لتقديم الشكر: سنة ٢٠٠٠" الذي تقدمه إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنغلاديش، ترينيداد وتوباغو، جزر مارشال، الرأس الأخضر، السلفادور، سوازيلند، شيلي، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فنزويلا، قيرغيزستان، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، نيكاراغوا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن بلدي الأرجنتين.

يرى مقدمو هذه المبادرة أنها تسهم إسهاما هاما بعيد الأثر للغاية في إعطاء معنى وعمق حقيقيين لمفهوم الشكر، وفي توجيهنا نحو التفكير في كيفية تطوير وحفز جميع تلك الأعمال التي تسهم في تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية.

إن جمهورية الأرجنتين ترحب بهذه المبادرة باهتمام خاص حيث أنها تشاطر القلق إزاء الحالة التي يعيشها البشر اليوم، ولا سيما أكثرهم حرمانا وعرضة للخطر. ولقد حدثت هذه الحالة ببلدنا الى العمل بنشاط على الساحة الدولية في مناطق تأثرت بالكوارث الطبيعية أو الصراعات الإقليمية أو حالات طوارئ أخرى.

إننا نعيش زمنا من التغيير العالمي العميق الذي يطول العالم بأسره والذي يسبب الشعور بالقلق والاضطراب فيما يتعلق بالمستقبل. وفي هذا السياق، تكمن مهمتنا في إعطاء مضمون جديد لالتزامنا وتضامننا تاركين وراءنا آراء الانعزال والتفرد في العلاقات الدولية باعتبارها من الماضي.

وفيما يتعلق بموزامبيق، البلد الذي عانى من ويلات الحرب الأهلية، من المثير للانتباه على نحو خاص أن نلاحظ الأهمية التي يوليها البلد لثقافة السلام، كما يتضح في المقتطف التالي من خطاب رئيس موزامبيق، السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر:

(تكلم بالانكليزية)

"ونحن نعتقد أن النهوض بثقافة سلمية وتوطيدها ينبغي أن يكونا التحدي التالي الأكبر أمام جميع المجتمعات، وكذلك أمام كل فرد من المواطنين". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، الصفحة ٢)

إن السلام والديمقراطية والتنمية هي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، عناصر حاسمة لا غنى عنها للتنمية البشرية في أي مجتمع ملتزم ببلوغ التقدم. ويشكل السلام والديمقراطية والتنمية ثالوثا متفاعلا يكتسب حيويته من ثقافة السلام.

إلا أن السلام يظل مطلبا دائما، ومسعى يقتضي جهدا يوميا. وبذا فإننا نعد للسلام عن طريق عملية طويلة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأجيال في المجتمع، بتدريب الأطفال حتى تنفوس فيهم قيم السلام ويتقبلوها؛ بإعادة تعليم الكبار حتى يعوا من جديد الفروقات العرقية ويتقبلوها، ويحترموا التنوع الثقافي ويعيشون في تسامح؛ وبدعوة المسنين ليبادروا بالفقران والمصالحة، خاصة عندما تكون ذكريات الماضي حيّة لم تندثر.

إننا نعيش عشية ألفية جديدة. وإن العولمة وانتشار جميع ما نقوم به على نطاق واسع أمران آخذان في التسارع بفضل تقدم العلم والتكنولوجيا ونشرهما على نحو هائل.

إن العالم آخذ في التغيير، ويجب أن نعتمد أنماطا مسلكية جديدة. ولا بد لنا أن ندير ظهورنا بثبات للمحن، والأهوال، والأخطاء التي حدثت في الماضي. ونحن في حاجة الى أن ننظر الى المستقبل بثقة، وإلى أن نتحقق من أن القرن الحادي والعشرين هو قرن يخلو من العنف، ويعم

المتحدة وجامعة الأمم المتحدة في اليابان عام ١٩٩٦، حيث كان لي الشرف أن أكون المتكلم الرئيسي فيه. ولقد أقر هذه المبادرة فيما بعد ٤٠ منظمة للمتطوعين كانت تحضر مؤتمر التطوع الدولي المعقود في واشنطن، العاصمة في أيار/مايو ١٩٩٦. وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه من هذا العام، قدم ٦٠ بلدا مشروع قرار يوصي الجمعية العامة بإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، واعتمد في تلك الدورة باعتباره القرار ٤٤/١٩٩٧.

إن العمل التطوعي - أي الإسهامات التي يقدمها أفراد بشكل أنشطة لا تتوخى الربح وليست كمهنة بغرض تعزيز رفاه من هم أقل رفاها - جزء من كل حضارة وكل مجتمع. واليوم، يعمل المتطوعون بنشاط في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك خدمات الرفاه الاجتماعي، والبيئة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والإغاثة في حالات الكوارث، حيث أن الجهود التي تبذل على أساس تطوعي تكمل الأنشطة الحكومية في هذه الميادين على مستوى القاعدة. وإن الحاجة إلى جهود المتطوعين أكبر الآن مما كانت عليه سابقا، ومن المحتمل أن يتزايد الطلب عليها أيضا. ومع ذلك، وفي حين أن إسهام المتطوعين واسع النطاق، ففي كثير من الأحيان نجد أن عملهم لا يحظى بالالتفات الكافي حيث لا تدفع لهم الأجور السائدة في الأسواق، ولأنه في أغلب الأحيان عضوي غير رسمي وغير منظم.

وفي ميدان أنشطة الأمم المتحدة، يعكف برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ افتتاحه عام ١٩٧١ على إرسال متطوعين لخدموا في مختلف الميادين من قبيل التعاون الإنمائي، والمساعدة الإنسانية، وتقديم المساعدة في الانتخابات، والاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي، ويكون عملهم في أغلب الأحوال مكملًا لعمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في هذه الميادين، في حين يُقدم المساعدة أيضا للأنشطة التطوعية في المجتمع الدولي. ويضطلع البرنامج بدور هام وقيّم يكمل أنشطة الأمم المتحدة باعتباره جزءًا لا يتجزأ منها، وبالتالي يزيد من فعالية الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة عموما. وإن الدعم الدولي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ينبغي أن يتعزز أكثر باعتبار البرنامج المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، التي تعمل كمروج ومنظم للتطوع.

ومن الضروري، إذن، أن يتحقق توافق في الآراء على الحاجة إلى القيام بعمل دولي في ميدان التعاون وتقديم المساعدة الإنسانية على أساس جهد مشترك يبذله المجتمع الدولي.

وبهذا المعنى، فإن إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لتقديم الشكر - فضلا عن هدف القيام مرة أخرى بإبراز مجموعة القيم العالمية التي تربط مختلف شعوب العالم بعضها ببعض - له معنى أعمق حيث أن رسالة تقديم الشكر ترمي إلى التخفيف من حدة المعاناة والفقر الناجمين عن الكوارث الطبيعية والصراعات الشبيهة بالحروب عن طريق السعي لتحقيق الإنصاف والعدالة.

وعلى غرار ذلك، نعتقد أن هذه المبادرة ستتيح للأجيال المقبلة الفرصة للمشاركة في مشاريع تعزز التعاون الدولي وتشاطر الاحتفالات الثقافية التي تولد السلام والمصالحة.

وبعد ما يزيد على ٥٠ عاما على عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، لا نزال نشعر بنفس الثقة، والأمل في عمل الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فنحن على اقتناع بأن عملية إصلاح المنظمة التي تجري الآن بحفز ثابت ومبرر من الأمين العام، ستفضي إلى اتخاذ إجراءات تسهم في تطوير البشرية وتقدمها.

وفي هذا السياق، فإن إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لتقديم الشكر سيتيح لنا فرصة فريدة لضم صفوفنا بالروح التي تحلى بها مؤسسو المنظمة. وهذه الروح ينبغي أن توجه أعمالنا بغية تحقيق المثل السامية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

لجميع هذه الأسباب، نأمل في أن يُعتمد مشروع القرار A/52/L.18.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان لعرض مشروع القرار A/52/L.22.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أقوم بعرض مشروع القرار A/52/L.22 المعنون "السنة الدولية للمتطوعين، سنة ٢٠٠١".

نشأت فكرة السنة الدولية للمتطوعين عن محفل لوضع السياسات شارك في عقده برنامج متطوعي الأمم

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفقا لذلك، ينبغي اعتبار A/52/L.21 مرجعا لـ A/52/L.22. وأمل أن يلقى هذا الاقتراح الذي قدمه مقدمو المشروع، والذي يستلهم الرغبة في ترشيد عمل الجمعية العامة، القبول من قبل جميع الدول الأعضاء بنفس تلك الروح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ضوء البيان الذي ألقاه ممثل اليابان، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم البت في مشروع القرار A/52/L.21؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/52/L.15 و A/52/L.18، و L.22، الواحد تلو الآخر.

نبدأ أولا بمشروع القرار A/52/L.15، المعنون "إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.15؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.15 (القرار ١٥/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/52/L.18، المعنون "السنة الدولية لتقديم الشكر: سنة ٢٠٠٠".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.18؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.18 (القرار ١٦/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/52/L.22، المعنون "السنة الدولية للمتطوعين، سنة ٢٠٠١".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.22 (القرار ١٧/٥٢).

وتعتقد حكومة اليابان أن إعلان السنة الدولية للمتطوعين سيحسن الاعتراف بالتطوع ويضفي عليه شرعية أكبر، ومن شأنه، نتيجة لذلك، أن يزيد بصورة كبيرة من عدد الأفراد المستعدين لتقديم خدماتهم. ونحن نعتقد أن سنة ٢٠٠١، وهي السنة الافتتاحية للقرن الجديد، ستكون مؤاتية لتقييم المنجزات السابقة وإعطاء الأنشطة التطوعية تشجيعا جديدا. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تجدد جميع الدول الأعضاء دعمها للجهود التي يبذلها المتطوعون من أجل الإسهام في تحسين صحة ورفاهية الإنسان في كل مكان، وأن تؤيد مشروع القرار الذي يعلن السنة الدولية للمتطوعين في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وتتمثل الأهداف المحددة لهذه السنة بتحسين الاعتراف بالخدمة التطوعية وتيسيرها وإقامة شبكاتها. وحيث أن أشكال التطوع ومراكزه تختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، فإن السنة الدولية للمتطوعين ستنهض من القاعدة المحلية والشعبية ولن تتخذ شكل قمة عالمية للمتطوعين. وبموجب مشروع القرار، يعين برنامج متطوعي الأمم المتحدة ليكون نقطة محورية للنهوض بالسنة في منظومة الأمم المتحدة؛ ويمكن أن يقوم البرنامج بخدمة مفيدة في تيسير الإعداد لتنفيذ السنة، بالتعاون الوثيق مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ومعروض على الجمعية مشروعا قرارين لإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين. وكمسألة إجرائية، عممت الأمانة العامة مشروع القرار A/52/L.21، الذي يحتوي نفس مضمون القرار الذي اعتمد في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي. ولكن هناك ١٢٣ مشاركا في تقديم مشروع القرار A/52/L.22؛ وبالإضافة إلى أسماء البلدان المذكورة فيه، انضمت الآن أيضا إريتريا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا، وطاجيكستان، وليبيريا، ومالي، والنرويج، ونيبال. وأصبحت جميع هذه البلدان مشاركة بعد تقديم مشروع القرار، وتود جميعا اقتراح أن يكون البت مقتصرًا على مشروع القرار A/52/L.22، وهي الصيغة الأقصر. ويمثل مشروع القرار A/52/L.22 نتيجة الجهود التي بذلها المشاركون في تقديمه لتجنب تكرار اعتماد الجمعية العامة لمشروع قرار له نفس مضمون القرار الذي اعتمده

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/671)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٧ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: السيد أولديس بلوكيس، والسيد ديفيد ايتوكيت، والسيد إيهور ف. همني، والسيد ديفيد ليس، والسيد باراكاش شاه، والسيد كازو واتانابا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الموصى بهم أعلاه؟

تقرر ذلك.

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/672)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٤ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعيّن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضوا في مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/673)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بالبند الفرعي (هـ) "تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة"، يؤجل النظر في ذلك البند الفرعي إلى موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

ومالم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/670)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: السيد إيوان باراتش، والسيد حسن جوارنه، والسيد ماهامان أمادو مايفا، والسيد إ. بيسلي مايكوك، والسيد ك. س. م. مسيلي.

(ز) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/675)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٥ من التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: السيد فيليب ريتشارد أوكاندا أوادي، والسيد تادانوري إينوماتا، والسيد كارلوس دانتري ريفا، والآنسة سوزان شيروس، والسيد فلاديمير ف. كوزينتسوف، والسيد غيرهارد كونتسله.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعيّن هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وقررت اللجنة الخامسة أيضا أن ترجى إلى جلسة لاحقة تعيين العضوين المتبقين، وهما من مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول الآسيوية، على التوالي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/52/313)

مشروع القرار (A/52/L.20)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليتولى عرض مشروع القرار A/52/L.20.

السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للأمين العام على التقرير الوارد في

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٤ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتأكيد قرار الأمين العام بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: السيد فرناندو تشيكو باردو، والسيد ج. ي. بيللاي، والسيد أحمد عبد اللطيف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/675)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٥ من التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: السيد ماريو بيتاتي، والسيد جواو أوغوستو دي ميديسيس، والسيدة لوكريشا مايرز، والسيد ألكسيس ستيفانو، والسيد كو تاشيرو.

وفي نفس الفقرة توصي اللجنة الخامسة أيضا الجمعية العامة بتعيين السيد ألكسي فيدوتوف لملء ما تبقى من مدة أربع سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية من (أ) إلى (د) والبند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

ويعتبر تطوير البنية التحتية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي من المجالات ذات الأهمية الحيوية لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. فمجالات النقل والاتصالات والطاقة وإمدادات المياه ذات أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي. فمع تدشين خط السكة الحديدية بين مشهد - سارخس - طاجان الذي يربط إيران وتركمانستان تحقق أخيرا الحلم الذي دأب طويلا بلدان آسيا الوسطى غير الساحلية بالوصول إلى الممرات المائية السالكة. وأتاح هذا المرفق الجديد أمام بلدان آسيا الوسطى غير الساحلية فرصة هامة للبدء بتوسيع روابطها التجارية مع العالم الخارجي من خلال نظام السكك الحديدية الذي يشمل أنحاء إيران، ويوفر لتلك البلدان إمكانية الوصول من خلال أقصر الطرق وأوفرها اقتصاديا إلى الموانئ البحرية الرئيسية على الخليج الفارسي في الاتجاه الجنوبي وإلى أوروبا في الاتجاه الغربي.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، كما يقره ويشجعه الميثاق، لا بد وأن يترك أثرا إيجابيا ليس فقط على الحياة اليومية للشعوب في المنطقة بل أيضا على تعزيز السلام والاستقرار على جميع المستويات. وتدرك جمهورية إيران الإسلامية إدراكا تاما الأثر الإيجابي المتعدد الأبعاد المترتب على التعاون الاقتصادي الإقليمي وكذلك الدور البناء لمنظومة الأمم المتحدة في هذه العملية. ونؤيد التعاون الحالي بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي ونشجع هيئات ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة على تعزيز المزيد من التشاور والتعاون والتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في مختلف الميادين والمجالات. والاستخدام الأكبر والأفضل للإمكانات الهائلة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في مختلف الميادين والمجالات سيكون بالتأكيد مفيدا داخل المنطقة وخارجها.

وسأعرض الآن مشروع القرار A/52/L.20، نيابة عن مقدميه، وأشير إلى عدد من التغييرات التي سأقدمها شفويا في نهاية عرضي.

وبصفتي ممثلا لوفد جمهورية إيران الإسلامية، المنسق الحالي لفريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في نيويورك، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" وذلك باسم المشاركين في تقديمه.

الوثيقة A/52/313، والذي أُعد عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢١/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. فهو تقرير طيب للغاية، ومثير للاهتمام وغني بالمعلومات، الأمر الذي يجعل من غير الضروري بالنسبة لي أن أخوض في التفاصيل.

وتعلق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي. ونعتمد أن الاتجاه الحالي نحو تعزيز التعاون الإقليمي سيسهم بالتأكيد ليس فقط في رفاه شعوب البلدان الإقليمية وإنما أيضا في نمو الاقتصاد العالمي. ومن خلال منظورنا، فإن الأمم المتحدة بكاملها ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها خصوصا، يمكن أن تضطلع فعلا بدور نشط وبناء جدا في هذا الصدد. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، من جملة أمور أخرى، أن تسهم في تحديد المجالات واستكشاف الإمكانيات للتعاون دون الإقليمي، والإقليمي والأقليمي. والأنشطة الهامة والقيمة التي يضطلع بها حاليا في هذا الصدد من جانب اللجان الإقليمية تستحق الإشادة. وفي هذا الصدد بخاصة، فإن جمهورية إيران الإسلامية تحيي وتؤيد جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التعاون بين المنظمات الرئيسية دون الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماع الاستشاري الثالث لرؤساء منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة بلدان جنوب آسيا للتعاون الاقتصادي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، الذي نسقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في طهران، إيران، يشكل مثالا بارزا على الإسهام الفعال للجان الإقليمية في تعزيز التعاون الإقليمي الإنمائي.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها من مؤسسي منظمة التعاون الاقتصادي، التي تتكون من ١٠ بلدان تنتمي إلى غرب وجنوب ووسط آسيا والقوقاز، لا تدخر جهدا من أجل تحقيق أهداف منظمة التعاون الاقتصادي. وإيران بوصفها بلدا مضيئا لمقر منظمة التعاون الاقتصادي في طهران، تستمر في الإسهام في تعزيز وتوسيع دور منظمة التعاون الاقتصادي وأنشطتها في مختلف المجالات وفقا للسياسات والأولويات الإنمائية لدولها الأعضاء. ويسرنا أن نشير إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي تمكنت من تسجيل إنجازات هامة في مجالات متنوعة مثل الاتصالات والنقل البري والبحري والجوي، والشبكات عبر الوطنية لأنابيب النفط والغاز والطاقة والتجارة وتبادل المعلومات وتنمية الموارد البشرية.

السنة "١٩٩٧" إلى "١٩٧٧"، وفي ذلك السطر فيما بعد ينبغي تغيير السنة "١٩٧٧" إلى "١٩٩٦".

في الفقرة ٦، فإن عبارة "تطلب إلى" في بداية الفقرة ينبغي استبدالها بكلمة "تدعو"، وفي السطر الثاني من الفقرة نفسها، ينبغي استبدال الكلمة الأولى "مؤات" بكلمة "مناسب".

وأخيراً، وفي الفقرة ٨، السطر ٥، ينبغي إدراج عبارة "من جملة أمور أخرى" بعد عبارة "المساعدة التقنية".

وختاماً، أود أن أضيف، باسم مقدمي مشروع القرار A/52/L.20، بصيغته المعدلة شفويًا، أن مشروع القرار هذا يمثل جهداً متواضعاً ضمن منظمة إقليمية دينامية في منطقة حساسة من العالم. وهذا يبين تفاني منظمة التعاون الاقتصادي في مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق مستويات أعلى من الرفاه الاقتصادي والتنمية لدولها الأعضاء وللمنطقة بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، أدعو الجمعية العامة، باسم مقدمي مشروع القرار، إلى أن يعتمدوا بتوافق الآراء مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.20، بصيغته المعدلة شفويًا، كما فعلت الجمعية في العام الماضي في حالة مشروع قرار مماثل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٤٨، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للسيد أوندر أوزار، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي.

السيد أوزار (منظمة التعاون الاقتصادي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوصفي أميناً عاماً لمنظمة التعاون الاقتصادي، يسعدني، بل يشرفني أن أخاطب هذه الهيئة بشأن بند من بنود جدول الأعمال له أهمية حيوية بالنسبة للدول الأعضاء في منظماتنا.

ومنظمة التعاون الاقتصادي تجمع إقليمياً مكرس للرفاه الاقتصادي - الاجتماعي لدولها الأعضاء الـ ١٠ الواقعة في منطقة تمتد على مساحة أكثر من ٧ ملايين كيلومتر مربع ويقطنها ما يقرب من ٢٢٠ مليون نسمة. وفي هذه المنطقة الثرية، تضطلع منظمة التعاون الاقتصادي بدور جوهري في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء فيها وفي إتاحة الإطار لشبكة للبنية

وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن البند من جدول الأعمال قيد النظر يبين أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي قد تطور بطريقة مرضية ويمثل نظرة واعدة جداً. فالاستخدام الأمثل للإمكانات الموجودة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في مختلف الميادين والمجالات سيكون فعلاً أكثر يسراً وأكثر كفاءة وفعالية من خلال مساعدة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة وكالاتها المتخصصة التي تشارك في ميدان الأنشطة التنفيذية.

ومشروع القرار A/52/L.20، هو في الواقع، نسخة مستكملة لقرار مماثل اعتمده الجمعية العامة في الماضي، مع إضافات قليلة بطبيعة الحال. ويعكس حالة التعاون بين المنظميتين. ولئن كان مشروع القرار يرسم خلفية لذلك التعاون ويقيم الإنجازات التي تحققت حتى الآن، فإنه من خلال نهجه يتطلع إلى المستقبل أيضاً.

وإذ يتناول مشروع القرار علاقة تتطور على نحو إيجابي بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، فإنه يحدد مجالات التعاون العام مع منظومة الأمم المتحدة ويتقدم أيضاً بعدد من المجالات ذات الأولوية لمنظمة التعاون الاقتصادي ودولها الأعضاء. وسأقتصر على التشديد على بضع نقاط بارزة في هذا الصدد.

يدعو مشروع القرار الأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة جهوده، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، من أجل تعزيز وتوسيع التعاون والتنسيق بين المنظميتين. وتحث الوكالات المتخصصة وسائر المنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة وزيادة المشاورات والتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي. وتطلب إلى المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة أن تنظر بعين الاعتبار على النحو المناسب للمشروعات والبرامج، بما في ذلك مجالات النقل والاتصالات ذات الأولوية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى القيام بدور أنشط في تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

وأود الآن باسم المشاركين، أن أشير إلى بعض التغييرات التي أُجريت على النص، وسأقدمها شفويًا.

في السطر الثاني من الفقرة الرابعة من الديباجة، الذي يبدأ بعبارة "وإذ تضع في اعتبارها"، ينبغي تصحيح

من المشاريع المشتركة. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مقترحاً بمشروع للمساعدة في تنفيذ خطة المنظمة لمراقبة المخدرات. وبالمثل، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة عن تكامل الاقتصادات والموارد بين الدول الأعضاء في المنظمة، وسبق تعميم مشروع هذه الدراسة على الدول الأعضاء. ويجري النظر في عقد حلقة عمل، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمناقشة نتيجة هذه الدراسة. وهناك دراسة أخرى أيضاً يجريها مستشار أقدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تعزيز فعالية الجناح الجديد لأمانة المنظمة الذي يضم وحدات للبحوث والمشروعات. ونشعر بالامتنان لأننا تسلمنا مسودة العمل لهذه الدراسة التي عممت على الدول الأعضاء للنظر فيها.

ونظراً للاتجاه المتزايد صوب التعاون فيما بين الأقاليم، فإن منظمة التعاون الاقتصادي جزء أيضاً من عملية استشارية سنوية مع المنظمات دون الإقليمية الرئيسية في آسيا تنسقها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعقد في طهران في أيار/مايو الماضي الاجتماع الاستشاري الثالث لرؤساء هذه المنظمات. وتفاصيل هذه الجهود المشتركة للمنظمة ووكالات الأمم المتحدة بينها إلى حد كبير تقرير الأمين العام في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، الوارد في الوثيقة A/52/313، والذي قدم في إطار البند الحالي من بنود جدول الأعمال.

وأرى أننا وصلنا الآن إلى مرحلة نحتاج فيها إلى رسم استراتيجية مشتركة لتعاون أوثق وتنسيق أكثر بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة سعياً وراء الاستخدام الأمثل للفرص التي تتيحها الإمكانيات الهائلة من البشر ومن الموارد في منطقة المنظمة. ومشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال يوضح هذه

الأساسية تربط الجمهوريات الحديثة الاستقلال في وسط آسيا وأذربيجان ببقية العالم من خلال الروابط البرية والبحرية والجوية بالبلدان المجاورة، وهي إيران وباكستان وتركيا.

وأود أن أحيط الممثلين علماً بأنه بعد توسيع المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ من ثلاث إلى ١٠ دول أعضاء، شرعت المنظمة في إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم على نحو شامل. واعتمدت خطتان للعمل عام ١٩٩٣، وهما خطة عمل كيتا وإعلان اسطنبول، وينص كل منهما على أهداف محددة يجب تحقيقها في الأعوام العشرة القادمة، فضلاً عن خطة ألماتي الإجمالية الموجهة للمشاريع لتطوير قطاع المواصلات في منطقة المنظمة. ومؤخراً، في اجتماع القمة الرابع للمنظمة في أشغابات في أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمدت استراتيجية عامة لمنطقة المنظمة ووثائق عديدة بشأن إعادة تنظيم المنظمة وإعادة هيكلتها. وفضلاً عن ذلك، اتخذت خطوات لإنشاء مؤسسات إقليمية. والمنظمة تسعى الآن لتنفيذ هذه القرارات.

ولكي نسعى إلى تحقيق أهدافنا بطريقة منسقة وفي اتساق مع الاتجاهات العالمية، فإننا نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة صوب تحقيق أهدافنا المشتركة في منطقة المنظمة. وقد حصلت المنظمة على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بالقرار ٢/٤٨. وقد استمر تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة من خلال اتخاذ القرار ١/٥٠ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والقرار ٢١/٥١ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهذان القراران يساعدان في تيسير وتعزيز علاقات المنظمة بالوكالات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة. وقد أقمنا علاقات تعاونية مع العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تنفذ الآن أنشطة مشتركة مع منظمة التعاون الاقتصادي. وهذه تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد عقدت منظمة التعاون الاقتصادي ثلاثة مؤتمرات هامة بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأربع حلقات عمل بالاشتراك مع اليونسيف. وتعاوننا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ينمو نمواً كبيراً أيضاً، كما أن مجاله يتسع. ويجري حالياً تنفيذ العديد

الحاجة ويتيح أيضا عددا من المقترحات والمبادئ التوجيهية للعمل في المستقبل. وأناشد جميع الأعضاء أن يتعاونوا لتأييد مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة، والذي، ضمن جملة أمور، يدعو المؤسسات المالية الدولية الهامة إلى أن تنظر بعين الاعتبار إلى المساعدة في تنفيذ خطط ومشاريع البنية الأساسية الإقليمية، بما فيها برامج المنظمة التي نص عليها الإعلان الهام الذي اعتمد في اجتماع القمة الاستثنائي المعقود في أشغابات في أيار/مايو ١٩٩٧. وهذا الإعلان، ضمن جملة أمور، يهيئ لإنشاء بنية أساسية شاملة للمواصلات والاتصالات وشبكة خطوط أنابيب الغاز والنفط عبر الحدود الوطنية في منطقة المنظمة. والواقع أن هذا البرنامج يهدف إلى إمداد البلدان غير الساحلية في المنطقة بمزيد من حرية الحركة لتعزيز التجارة فيما بين الأقاليم ولإقامة تفاعل اقتصادي وتجاري ذي فائدة متبادلة مع المناطق الأخرى بغية تحقيق تعاون أكبر بين المنظمين في الأعوام المقبلة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة، لتعاونه الكامل مع منظمنا للنهوض بمقاصدنا المشتركة وأهداف التنمية الاقتصادية في المنطقة. واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن أملنا الجاد في زيادة توسيع نطاق وقوة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في شتى الميادين والمجالات من خلال الاتصال المتبادل الفعال بين المنظمين، من بين وسائل أخرى.

أتمنى للجمعية العامة النجاح في مداولاتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/52/L.20، يؤجل البت فيه إلى صباح الغد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠